

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٧٦

الثلاثاء، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

الترحم على ضحايا الهجمات الإرهابية في سري لانكا

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): قبل أن نشرع في النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا هذا الصباح، أود بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أعرب عن خالص تعازينا وتضامننا مع حكومة وشعب سري لانكا، إثر الخسائر المأساوية في الأرواح والأضرار الناجمة عن الهجمات الإرهابية التي وقعت في عطلة نهاية الأسبوع. وأود الآن أن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة، حدادا على أولئك الذين فقدوا حياتهم.

الترحم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة .

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة

القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة دعت، في الفقرة ٣١ من قرارها ١٨٢/٧٣، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ إلى

”وتدعو رئيسة الآلية إلى إعداد تقارير الآلية لكي تُعرض على أساس سنوي في نيسان/أبريل خلال جلسة عامة للجمعية العامة اعتبارا من دورتها الثالثة والسبعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”منع نشوب النزاعات المسلحة“، وذلك في حدود الموارد القائمة“،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1911748 (A)



يكون هذا حال سورية. ومن خلال إنشاء الآلية، قررت الدول أنه لا يمكننا أن ننتظر بدء عملية عدالة شاملة في سورية.

إن وقت الإعداد للعدالة ليس هو المستقبل البعيد، بل الآن تحديداً. فيجب علينا أن نتصرف بسرعة لجمع وتجميع وحفظ المعلومات والأدلة المتعلقة بالمجموعة الهائلة من الجرائم التي ارتكبتها جميع الأطراف. ويجب أن نوضح بجلاء لمن يخاطرون بحياتهم كل يوم لجمع الوثائق بأن جهودهم لن تذهب سدى. ويجب علينا أن نطمئن عددا لا يحصى من الضحايا بأنه سيتم التحقيق في الجرائم بشكل كامل. والأهم من ذلك، أن الدول قد أرسلت، بإنشاء الآلية، رسالة لا لبس فيها إلى الجناة من جميع الأطراف، ولا سيما تلك التي في موقع قوة - أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة الفظائع.

(تكلمت بالفرنسية)

لقد مُنحت أنا وفريقي فرصة استثنائية. فقد كلّفنا بوضع أسس لنظام عدالة جنائية شامل لأخطر الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في سورية. ومُنحنا سلطة تجميع ملفات الأشخاص المسؤولين عن تلك الجرائم حتى يمكن تقديمهم إلى العدالة أمام المحاكم المختصة، الآن وفي المستقبل.

إننا نمثل نموذجاً جديداً لنظام العدالة الجنائية الدولية، مستمداً من حالة تبعث على اليأس، الأمر الذي نتج، في المقام الأول، عن عدم القدرة على وقف ارتكاب الجرائم وعدم رغبة السلطات السورية في تقديم الجناة إلى العدالة ليحاكموا محكمة عادلة. كما استُمد النموذج من حالة الجمود في مجلس الأمن، التي حالت دون إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية أو اعتماد نهج أخرى لتحقيق العدالة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء على ذلك، معروض على الجمعية في هذه الجلسة مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الآلية، الذي أُعد عملاً بالقرار ١٨٢/٧٣ وعمم في الوثيقة A/73/741.

وعملاً بالقرار ١٨٢/٧٣، أعطي الكلمة الآن للسيدة كاثرين مارشي - أويل، رئيسة الآلية، لكي تقدم تقريرها.

السيدة مارشي - أويل (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الجمعية العامة والدول الأعضاء على الدعوة السنوية إلى تقديم تقارير الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

أنشأت الجمعية العامة الآلية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في إطار بند جدول الأعمال "منع نشوب النزاعات المسلحة". وأرى أنه من المناسب للغاية أن يجري مناقشة تقريرها في إطار البند نفسه اليوم.

لقد لاحظت مراراً وتكراراً طوال حياتي المهنية أننا لن نتمكن من ردع الجرائم الدولية الكبرى إلا إذا لم نكتف بوضع الأطر القانونية اللازمة وتعزيز الامتثال لها من خلال زيادة فهم القواعد، بل قمنا أيضاً بإنفاذها. ومن خلال القيام بذلك، يمكننا العمل من أجل إحداث تغيير وإحلال السلام الدائم، سواء في يوغوسلافيا السابقة أو رواندا أو كمبوديا أو سورية أو أي مكان آخر.

إننا نعلم أن المساءلة غالباً ما تستغرق وقتاً وأننا لم نتمكن بعد من سد العديد من فجوات الإفلات من العقاب فيما يخص العديد من النزاعات السابقة وتلك المستمرة في جميع أنحاء العالم، وأننا كثيراً ما نواجه خطر أن يجري التضحية بالعدالة من أجل مصالح أخرى. وقد قامت الجمعية العامة بما يلزم لكفالة ألا

(تكلمت بالإنكليزية)

ومن المهم أن نكون استراتيجيين في التعامل مع نزاع من المرجح أن هناك عددا من تسجيلات الفيديو بشأنه أكثر مما يمكن للمرء مشاهدته طوال حياته. وغالبا ما يُتَقَدّ الموثقون بسبب تكرار عمل سبق أن أُنجزه آخرون. ويحدث ذلك بوجه خاص، ويمثل إشكالية، عندما يطلب من الضحايا أن يستحضروا تجربة الصدمات النفسية بلا داع. وتعمل الآلية على كسر تلك الحلقة ببناء مستودع مركزي للمعلومات والأدلة يتسم بالفعالية والكفاءة.

وقد اشترت الأمم المتحدة أحدث تكنولوجيا لتصنيف وإلغاء ازدواجية وتأمين واستعادة هذه المواد. وي طرح مكون عمل الآلية المتعلق ببناء ملفات الحالات عددا من التحديات. ومن غير المعروف، بصفة خاصة، بالنسبة لبعض ملفات القضايا، أي ولاية قضائية يمكن أن تتلقى الملف، وبالتالي، أي إطار قانوني وإجرائي يمكن أن ينطبق. وتعتمد الآلية نهجا مرنا، من أجل التصدي لهذا التحدي، للاستفادة إلى أقصى حد من فرص أن يكون عملها التحليلي وعملها المتعلق بملف بناء القضية ذا فائدة للولايات القضائية المتلقية. وقد فتحنا ملفي قضيتين، يتعلق أحدهما بإجراءات جارية في ولاية قضائية وطنية كما ذكرت في وقت سابق.

والجميل في تطوير وبناء نموذج جديد للمساءلة هو أنه يمكننا أن نتعلم من الماضي ونضمن إيلاء المزيد من الاهتمام للمجالات التي تم تجاهلها تاريخيا، مثل فئات معينة من الجرائم والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والجرائم الجنسية والجنسانية. كما إنه يتيح فرصة للعمل بنشاط على معالجة التحيز في مكان العمل، وعلى تعزيز ثقافة اتصال وعمل إيجابية لصالح الجميع. إنني ونائي ملتزمان بصفة خاصة بكفالة إدماج المنظور الجنساني في جميع أعمال المكتب في جميع مجالات عملنا. ولا يمكننا أن نكفل أن جميع موظفينا يسبرون بشكل كامل غور إمكاناتهم بما يتماشى مع المهام الموكلة إليهم وأن عملنا الموضوعي يعالج

غير أننا نرى في نموذج الآلية فرصة للمساعدة في معالجة بعض أوجه الضعف في الإطار القانون الجنائي الدولي القائم. ونرى أن هناك فرصا لسد الفجوة بين بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق، من جهة، ومن جهة أخرى، بين المحاكم الدولية والمحاكم.

ونرى فرصا لتجميع وتوحيد كميات كبيرة من المعلومات والأدلة التي تم الحصول عليها من المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول والأفراد، ولفحص العملية وتحليل تلك المعلومات والأدلة وفقا لمعايير القانون الجنائي الدولي وبقدرة تكنولوجيا متطورة. وقد جمعنا، إذ بدأنا العمل منذ أيار/مايو ٢٠١٨، أكثر من مليون سجل، والكميات في تزايد بصورة مطردة مع إدماج جميع قواعد البيانات.

ونرى فرصا لاستخدام موارد جديدة لسد الثغرات في الأدلة الموجودة من خلال إجراء تحقيقات محددة الأهداف. وبالمثل، يمكن لنموذج الآلية أن يساعد الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية المحلية في جهودها الرامية إلى محاكمة الأفراد على الجرائم المرتكبة في سورية بتزويدهم بالأدلة والتحليل الهيكلي والخبرات والتشارك بين الأقران.

وقد تلقت الآلية، إذ تجسد إمكانية اتباع نهج متكامل بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، ما مجموعه ٢٣ طلبا للمساعدة من وحدات جرائم الحرب والسلطات القضائية الوطنية حتى الآن. ونتوقع أن يتواصل معدل تلقي مثل هذه الطلبات في الازدياد. وقد بدأنا نتقاسم المواد مع السلطات القضائية الوطنية، وفتحنا ملف قضية واحدة ترتبط بإجراءات جارية في ولاية قضائية دولية. وكذلك نرى فرصا لفتح ملفات قضايا تتعلق بإجراءات في ولايات قضائية أخرى في المستقبل القريب.

خلال توطيد وحفظ وتحليل هذه المعلومات والأدلة؛ ولإعداد الأسس لعدالة شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة؛ وللمساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية في الولايات القضائية المختصة، حسب الاقتضاء؛ ولتجسيد عزم الجمعية العامة بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون تحقيق العدالة وأن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية أمر مؤقت فقط.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أمثل بلدا في أوروبا، القارة التي واجهت مؤخرا العديد من المخاطر الأمنية كنتيجة مباشرة للتطورات في الجنوب والجنوب الشرقي. والدليل المباشر الذي لا يقبل الجدل على تلك التطورات السلبية يتمثل في التدفق الهائل للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، وهو أخطر التحديات الأمنية منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي.

إن الحالة غير المستقرة في جنوب وشرق أوروبا أدت إلى استمرار تدفق المهاجرين، مما يشكل تهديدا أمنيا لقارتنا. والتصدي لتلك القضايا يقتضي "معالجة الأسباب الجذرية" - وهو التعبير السحري المتداول في بروكسل والاتحاد الأوروبي. والوضع في سوريا في السنوات الأخيرة هو أحد أهم الأسباب الجذرية لتلك التدفقات من المهاجرين القادمين إلى أوروبا.

ويجب أن نكون صادقين، على الأقل مع أنفسنا، ونعترف بأن المجتمع الدولي قد أخفق فيما يتعلق بمنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمذابح في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية المتاخمة لأوروبا. وقد أجبر ملايين الأشخاص على مغادرة ديارهم والمناطق التي مزقتها الحرب. وآثار الحرب المحتملة بعيدا عن أوروبا باتت ملموسة في قلب أوروبا أيضا.

المسائل الجنسانية بفعالية، إلا بضمان مستوى أعلى من الوعي الجنساني.

وأود أن أثير إحدى المخاذير بشأن إدارة التوقعات في مرحلة مبكرة. إن العمل الذي أؤكل إلينا لن يكتمل غدا، أو هذا الشهر أو بنهاية السنة. فجمع وإعداد الأدلة التي تثبت الإدانة بما لا يدع مجالاً للشك، لا سيما بالنسبة للجرائم المعقدة والواسعة النطاق، يستغرق وقتا. وبضرب ذلك الزمن بعدد الجناة المزعومين، فإن مقدار الوقت المستغرق في عملنا يزيد بأضعاف مضاعفة.

ولذلك فإننا نستفيد إلى أقصى حد ممكن من وفورات الحجم ونشر مواردنا المحدودة بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وقد أكملنا عملنا التحضيري، متابعة لبدء عملية إدراج الأمين العالم للآلية في ميزانية ٢٠٢٠ العادية، لضمان تمويل مستدام للآلية الآن ولللسنوات المقبلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة الدول إلى مواصلة دعم عملية انتقال الآلية إلى الميزانية العادية.

وقد دخلت بالفعل العديد من الدول، معظمها من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ومنظمات دولية مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجهات فاعلة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ومختلف المنظمات غير الحكومية السورية، في أطر عمل معنا من أجل السماح للتعجيل بتحويل المعلومات والأدلة إلى الآلية. ولذلك، فإنني أود أن أطلب من جميع ممثلي الدول الحاضرين في هذه القاعة أن يوفروا لنا المعلومات والأدلة التي في حوزتهم وأن ييسروا لنا الوصول إلى الشهود والضحايا في أراضيهم. وما زلت أدعو وفد الجمهورية العربية السورية إلى التعاون معنا.

وختاما، فإن الآلية الآن حقيقة واقعة. إنها نموذج جديد بإمكانات كبيرة. وهي تتيح فرصة لمعالجة كميات كبيرة من المعلومات والأدلة لاستخدامها في الإجراءات الجنائية من

ويجب ألا ينتهي بنا المطاف إلى حالة يسود فيها الإفلات من العقاب. ونحن ملتزمون بالديمقراطية وسيادة القانون والمؤسسات القوية، والولاية القضائية العالمية والعدالة، وكذلك تعزيز مبدأ المساءلة. ولذلك، فإن هنغاريا، منذ البداية، كانت داعما قويا للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ - لأننا نؤمن إيمانا قويا بأن الإفلات من العقاب أمر غير مقبول على الإطلاق.

وبالتالي، نرحب بالتقرير الأخير عن عمليات الآلية وأنشطتها (A/73/741). ونعتبره تقدما كبيرا أحرزته الآلية باعتماد مبادئها التشغيلية، مما يجعل من الممكن تنفيذ العمليات بأعلى المعايير الممكنة. ونرحب أيضا بكون الآلية قد تمكنت من جمع المزيد من الأدلة، التي يجب أن تكون أساسا لتقديم الأشخاص إلى العدالة. وفي رأينا، ينبغي احترام عمليات الآلية بشكل يكفل إقامة تعاون فعال مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

ويجب أن نضمن أن يكون تبادل المعلومات شديدة الفعالية، وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء، مع أخذ مشورة البلدان المعنية في الاعتبار. إننا نحترم التركيز في عمليات الآلية في إعادة تأهيل الناجين، الذي سيكون لهم دور مهم للغاية في إعادة البناء الاجتماعي.

ومنذ إنشاء الآلية، نساهم بمبلغ ٥٠.٠٠٠ يورو سنويا، وسنواصل القيام بذلك. ونؤيد إدماج عمليات الآلية في الميزانية العامة للأمم المتحدة.

ويجب أن نكون واضحين - إن السماح بالإفلات من العقاب ينطوي على خطر قيام مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة بذلك مرة أخرى، الأمر الذي يجب علينا منعه وتجنبه على الإطلاق.

والحرب في سوريا أصبحت واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في هذا القرن. فأكثر من ٥ ملايين سوري اضطروا إلى مغادرة البلاد، والكثير منهم نزحوا إلى لبنان والأردن وتركيا. وأود أن أتوقف هنا لحظة، لأن علينا أن نحیی البلدان - وفي هذه الحالة، لبنان والأردن وتركيا - المتاخمة لبلدان مرقمتها الحرب. فهذه البلدان تعني بمئات الآلاف بل الملايين من اللاجئين وتعزز صحة المفهوم القائل بضرورة السماح للاجئين بالبقاء قريبا من ديارهم قدر الإمكان لأن العودة لا تكون واقعية إلا من مواقع قريبة.

وينبغي لنا أيضا أن نحیی الولايات المتحدة لقيادتها تحالفا عالميا ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والذي حقق عددا من النجاحات العسكرية مؤخرا، وكان من نتيجتها تحرير ٩٨ في المائة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها داعش. لذلك، أعتقد أن الوقت قد حان لكي يحدد المجتمع الدولي هدفا جديدا - تقديم المساعدة ومعاونة الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم للعودة.

ولذلك، أعتقد أن تمكين اللاجئين السوريين من العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن سيكون هدفا بالغ الأهمية بالنسبة لنا. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لجعل ذلك ممكنا. وسيكون عملا رائعا لو استطعنا تغيير نهجنا من إدارة تدفقات الهجرة وترشيدها إلى التركيز بشكل أكبر على مساعدة الناس على العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها.

ونحن في هنغاريا نؤيد حلا سلميا للحالة في سوريا إلى أقصى حد ممكن من خلال مفاوضات تفضي إلى حل سياسي مقبول للطرفين، لكننا نعلم جميعا أنه لتمكين السكان من العودة إلى ديارهم، علينا أن نهیی الظروف المادية والقانونية والأمنية المناسبة وضمان تقديم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى نظام عالمي يستند إلى سيادة القانون ولا يسمح بأي ملاذ آمن لمرتكبي أخطر الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي. ولا يمكن أن يتحقق السلام المستدام بدون توفر العدالة.

ونود أن نشكر رئيسة الآلية وفريقها على التقرير الثالث للآلية (A/73/741) فضلا عن قيادتها. ويسرنا أن نرى التقدم الذي أحرزته الآلية في الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب بفتح ملفي قضيتين وزيادة التعاون مع ولايتها القضائية. وتدل هذه الإنجازات على قبول وتشغيل الآلية بصورة فعالة على الرغم من أنها لم تعمل بعد بكامل إمكاناتها. ونعرب عن تقديرنا أيضا للجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية للتفاعل والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، ولا سيما المجتمع المدني.

لقد استمر النزاع في سوريا لما يزيد على ثماني سنوات وتسبب في معاناة هائلة. ويواجه ملايين الأشخاص المجاعة والحصار والهجمات المسلحة داخل الأراضي السورية، علاوة على الانتهاكات المستمرة والصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وخاصة من جانب النظام السوري. وأجبر ملايين الأشخاص على التماس اللجوء في بلدان أخرى بينما شردت ملايين أخرى داخليا. ويتحمل النظام السوري المسؤولية الرئيسية عن الحالة الإنسانية الكارثية ومعاناة الشعب السوري.

ونود أن نعرب عن شعورنا بالقلق إزاء ازدياد انتهاكات وقف إطلاق النار في محافظة إدلب، وخاصة من جانب النظام السوري. وندعو تركيا والاتحاد الروسي إلى الوفاء بالتزاماتهما والسعي إلى الحوار لمعالجة تلك الحالة. ونشدد أيضا على ضرورة وقف فاعل ودائم لإطلاق النار على نطاق الجمهورية العربية السورية بأسرها، ونرحب بتأكيد المبعوث الخاص أهمية الإفراج عن المحتجزين والمختطفين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. وعلى النحو الذي بيّنه الرئيسان المشاركان والجهات المانحة في مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة

أخيرا، أنا أثل بلدا ليس أوروبا فحسب، بل مسيحيا أيضا. هنغاريا بلد مسيحي منذ أكثر من ١٠٠٠ عام، ولذلك فإن علي أيضا مسؤولية التحدث باسم الطوائف المسيحية في المنطقة، التي عانت وتعرضت للتعذيب باستمرار وحتى لخطر القضاء عليها. وللأسف، نلاحظ اتجاهها في الساحة الدولية يشير إلى أن التحيز ضد المسيحيين قد يكون آخر شكل مقبول من أشكال التمييز.

ونرى أن هذا غير مقبول. ومن الواضح لنا أن المسيحية أصبحت أكثر الديانات تعرضا للاضطهاد على مستوى العالم. ولهذا السبب، في تعاملنا مع القضايا في الشرق الأوسط - في سورية والمنطقة المجاورة - لا بد لنا من إيلاء الاهتمام للمجتمعات المسيحية كذلك. ويجب أن تأخذ على محمل الجد جميع الجرائم المرتكبة ضد أي أقلية أو جماعة دينية، بما في ذلك الطائفة المسيحية.

لقد كنا مؤيدا قويا للآلية، وسنواصل القيام بذلك وتقديم الدعم المالي لها.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا، اليونان.

ونرحب بمناقشة اليوم بشأن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، التي تؤكد استمرار الالتزام المبدئي لعموم عضوية الأمم المتحدة بالقضاء على الجرائم الخطيرة المرتكبة في سوريا.

زيادة التعاون بين الكيانين وضمان ما يكفي من موارد مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها أهمية حاسمة.

وبالإضافة إلى مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أسهمت المفوضية الأوروبية في إنشاء الآلية، ووفرت مبلغاً أولياً قيمته ١,٥ مليون يورو للجهود المبكرة للآلية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لكل الجهود المبذولة حتى الآن لتمكين الآلية من العمل بكامل طاقتها.

وجدد المشاركون في مؤتمر بروكسل الدولي الثالث التزامهم الكامل بتعزيز المساءلة والعدالة بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من المصالحة الحقيقية والمستدامة في سوريا. ورحب الرئيسان المشاركان بإنشاء الآلية وجهودها المتواصلة لتحقيق العدالة والمساءلة. ودعيا المجتمع الدولي إلى الاستمرار في ضمان دعم الآلية وتوفير التمويل اللازم لها. وسلط حدث جانبي بشأن موضوع "كفالة العدالة والسلام الدائم في سوريا" الضوء على الأهمية الحاسمة لتحسين التعاون بين السلطات الوطنية والمجتمع المدني وآليات المساءلة الدولية من قبيل هذه الآلية.

وبعد تلك المداولات، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تعهد إضافي بقيمة ٣ ملايين يورو لمساعدة الآلية على تنفيذ ولايتها، مع تلبية الاحتياجات التقنية والتوظيف وتعزيز القدرات التحليلية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والرؤية الحاسوبية والصور الساتلية والتحقيق بأساليب المصادر المفتوحة. وسيكمل ذلك المشاريع الأخرى التي يمولها الاتحاد الأوروبي في مجال المساءلة والمصالحة والعدالة الانتقالية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك عمل لجنة العدالة الدولية والمساءلة واللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين.

وأخيراً، نرحب بإعلان الأمين العام عزمه على إدراج التمويل اللازم للآلية في الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠. ويؤكد الاتحاد الأوروبي ضرورة تمويل الآلية بطريقة يمكن التنبؤ بها من الميزانية العادية للأمم المتحدة في المستقبل، كما هو الحال

الذي عقد بمشاركة أكثر من ٥٧ بلداً و ٢٠ من المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٩ - فإن الظروف داخل الأراضي السورية لا تزال غير مواتية لتعزيز أو تيسير العودة الطوعية المنظمة الآمنة والكرامة للمشردين وفقاً للقانون الدولي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً أنه ليس هناك حل عسكري للنزاع السوري وأنه لا يزال مطلوباً التوصل إلى حل وانتقال سياسيين، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (A/66/865، المرفق) وأن يتم التفاوض عليهما بين الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد استعدادة للمساعدة في إعادة بناء سوريا عند البدء فعلاً في عملية انتقال سياسي حقيقي وشامل.

وتعد المساءلة والعدالة الانتقالية على أساس الإجراءات القانونية الواجبة على نحو ميسر للمصالحة الوطنية الحقيقية شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام الدائم في سوريا. وتجب مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، بمن فيهم مرتكبو الجرائم بحق المجموعات الدينية والعرقية وغيرها من الأقليات.

وسنظل في طليعة الجهود المعنية بالمساءلة، وسنواصل السعي بلا هوادة لتحقيق المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، المرتكبة في سوريا. وسنواصل دعم توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها الانتهاكات، فضلاً عن الجهود المبذولة لجمع الأدلة لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها في المستقبل. وسنواصل الدعوة إلى إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتؤدي الآلية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية دوراً هاماً في ذلك الصدد. وتكتسي

وباعتقادنا الراسخ بأن المساءلة ليست ضرورية فحسب وإنما أيضاً أمراً ممكناً.. إنه جهد يكاد يكون جهداً رائداً، جهد في مجال غير مألوف. ويمكننا أن نقول اليوم، مع الاقتناع والارتياح، بأن آمالنا في الآلية كان لها ما يبررها وبأن توقعاتنا قد تحققت إن لم تكن قد تخطيناها.

لقد استجابت الدول والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة على نحو إيجابي إلى ولاية الآلية وعملها. وكان من أبرز الأمثلة على تلك الاستجابة القوية تبادل المعلومات الواسع النطاق الذي أتاح للآلية مواصلة عملها بكفاءة وتحقيق نتائج ملموسة في مرحلة مبكرة. ونواصل تشجيع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو نفس الحذو، خاصة تلك التي لم تنخرط حتى الآن مع الآلية.

لقد كانت مشاركة المجتمع المدني، على الصعيدين الوطني والدولي، ضرورية لنجاح الآلية حتى الآن، فيما يتعلق بتبادل المعلومات والقبول السياسي للآلية على السواء. ونحني المجتمع المدني على عمله البالغ الأهمية، الذي كثيراً ما يتم الاضطلاع به في ظروف صعبة، ونثني على علاقة العمل القوية التي أنشأتها الآلية، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم من الدول الأعضاء، ولا سيما في عملية لوزان.

وثمة أدلة دامغة على ارتكاب العديد من الفظائع في سورية. ومن الضروري تسليم جميع المواد والوثائق ذات الصلة إلى الآلية في أقرب وقت ممكن. وينبغي، على وجه الخصوص، التشديد على أن للآلية اختصاص النظر في استخدام الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يشكل جريمة حرب في جميع الظروف ويمكن أن يُشكل جريمة ضد الإنسانية. لقد كانت الجهود التي اضطلع بها مجلس الأمن في هذا الصدد ناجحة جزئياً في أفضل الأحوال ووصلت إلى نهاية مفاجئة ومحبطة.

والآلية هي حالياً الطريق الوحيد للمساءلة الجنائية للمسؤولين عن الاستخدام المتكرر للأسلحة المحرمة دولياً. ولذلك نكرر

بالنسبة لجميع الأنشطة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. ونشجع البلدان الأخرى على الانضمام إلينا في تأييد هذا الاقتراح عند مناقشته في اللجنة الخامسة.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):

يسعدني أن أتكلم باسم إستونيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، تركيا، جورجيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، قطر، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المكسيك، موناكو، النمسا، هولندا، وبلدي ليختنشتاين.

ونرحب بهذه المناقشة الرسمية الأولى بشأن تقرير الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ (A/73/741) بوصفها خطوة أخرى في تفاعل الجمعية العامة لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال النزاع السوري.

ونحني رئيسة الآلية، كاثرين مارشي - أويل، ونشكرها على عرض التقرير، والأهم من ذلك، قيادتها الفعالة منذ إنشاء الآلية. واتسم عمل فريقها بأعلى مستويات الكفاءة المهنية والخبرة التقنية والجدية والالتزام الثابت والمناسب لمهمته.

لقد كان لي شرف أن أعرض، من على هذا المنبر، مشروع القرار الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بوصفه القرار ٢٤٨/٧١، الذي أنشأ الآلية بوصفها مبادرة في الجهود المشتركة الرامية إلى ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

وقد كان إنشاء الآلية مدفوعاً بقدر متساوٍ بالفزع إزاء الفظائع التي ترتكب على أساس يومي في سورية، وخاصة خلال الهجوم على مدينة حلب الذي كان جارياً في ذلك الوقت؛ ويشعورنا الجماعي بالعار والإحباط إزاء تقاعس مجلس الأمن؛

وإذا كان إنشاء الآلية قد فتح مساراً جديداً نحو المساءلة - مسارا ليس خاصا بسورية وحدها، كما أثبت مجلس حقوق الإنسان من خلال استخدام نفس النهج تجاه الحالة في ميانمار - فقد شكل أيضاً استعراضاً هاماً للقوة من جانب الجمعية العامة. وفي مواجهة تقاعس مجلس الأمن، تولت الجمعية العامة زمام الأمور بالتصويت، بأغلبية ساحقة، لإنشاء هذه الآلية.

ويحدونا أمل قوي في أن يتكرر هذا الإجراء فيما يتعلق بمهام صعبة أخرى وصل فيها المجلس إلى طريق مسدود وهناك ما يدعو للتخوف من أن يكون هناك الكثير منها. ومن الثابت في ميثاق الأمم المتحدة والممارسة الراسخة منذ أمد بعيد أن للجمعية العامة مجالاً واسعاً لاتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بالحالات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومن الواضح أنه ينبغي للجمعية العامة أن تفعل ذلك على نحو أكثر تواتراً في الحالة الراهنة. إن اتخاذ قرارات هامة ذات صلة من الناحية السياسية هو أيضاً أيسر السبل وأوضحها لاستعادة دور الجمعية العامة باعتبارها الهيئة المركزية المعنية بوضع السياسات في الأمم المتحدة.

وفي وقت لاحق من هذا العام، ستُدعى الجمعية لإنجاز العمل على النحو المبين في القرار ٢٤٨/٧١. لقد قررنا جميعاً في عام ٢٠١٦ أن نُمَوِّل الآلية مبدئياً من التبرعات. إن حقيقة وجود هذا الرد الإيجابي على طلب التمويل من الدول في جميع المناطق يجسّد اتساع نطاق القبول السياسي الذي تتمتع به الآلية.

ومع انتهاء المرحلة الأولى من عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، حان الوقت لتمويلها من الميزانية العادية، على غرار تمويل آلية التحقيق المستقلة لميانمار. لذلك طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إدراج التمويل الكامل للآلية الدولية المحايدة والمستقلة في الميزانية المقترحة التالية، التي ستبت فيها الجمعية

دعوتنا إلى تسليم المعلومات التي جمعتها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في مجملها إلى الآلية، وفقاً لأحكام القرار ٢٤٨/٧١.

تؤدي الآلية عملاً بالغ الأهمية. وقد خلصت بالفعل إلى فتح ملفات بقضيتين؛ وحفزت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب عن الفظائع المرتكبة في سورية؛ وأعطت الأمل لآلاف الضحايا بأن العالم ليس متجاهلاً، في نهاية المطاف، لمعاناتهم؛ وأظهرت أن النهج المبتكرة في مجال المساءلة ممكنة وضرورية وأنها يمكن أن تكون فعالة.

بيد أن الآلية لا يمكن إلا أن تكون استجابة جزئية للتحديات الهائلة التي نواجهها. وعلى الرغم من أن لها اختصاص الادعاء العام بحكم الواقع، فهي ليست محكمة ولذلك يوجد فراغ مهم يتعين ملؤه. وفي الوقت نفسه، نودّ أن نشكر جميع الدول التي بادرت واتخذت إجراءات جنائية في محاكمها الوطنية على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية.

ويحدونا أمل كبير في أن سير الدعاوى في إسبانيا وألمانيا والسويد وهولندا وبلدان أخرى ما هو إلا بداية لاستجابة الدول لسد ثغرة الإفلات من العقاب الناجمة عن عدم رغبة السلطة القضائية السورية في القيام بعملها وحقيقة أن اثنين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد أغلقا الطريق إلى المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي كان يتطابق مع رغبة الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة.

ونود أن نؤكد مرة أخرى موقفنا المتمثل في أن المحكمة الجنائية الدولية قد أنشئت، قبل ٢٠ عاماً مضت، للتعامل تحديداً مع نوع الحالة التي برزت في سورية. ونظراً لأن ثلثي أعضاء مجلس الأمن قد التزموا بمدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن الفظائع الجماعية، يقع على عاتق المجلس التزام مستمر بإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وخلال نفس المؤتمر المنعقد في بروكسل في هذا العام، ذكر ممثل منظمة غير حكومية سورية أن أفضل لحظة لضحايا النزاع السوري في السنوات الأخيرة كان يوم إنشاء الآلية. ولن تنجح جهود السلام في سورية إلا إذا لبت احتياجات الشعب السوري.

السيدة آل ثاني (قطر): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع، والذي يعقد بشكل رسمي للمرة الأولى وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٧٣ حول مسألة تقتضي النظر فيها لأهميتها وأبعادها القانونية والحقوقية والإنسانية. وأشكر السيدة كاثرين مارشي - أويل، رئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ على تقديم تقريرها (انظر A/73/741). والشكر موصول لطاغم الآلية على الجهود التي يبذلونها.

كما أضم صوتي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لليختنشتاين للتو.

إن اهتمام دولة قطر بإنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة ينطلق من المسؤولية الأخلاقية والقانونية في تحقيق العدالة للضحايا، علاوة على حرصنا على تعزيز فرص تحقيق السلام المستدام في سورية، والذي لا يمكن له أن يتحقق إلا بإقامة العدالة من خلال المساءلة والمحاسبة. ويأتي هذا الموقف متسقاً مع السياسة الثابتة لدولة قطر في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

يعكس هذا الاجتماع الاهتمام الدولي الواسع بالآلية الدولية. كما أصبح من الواضح إصرار المجتمع الدولي على رفض الإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي. وتبرز أهمية دور الآلية الدولية المحايدة في ظل عدم وجود ملاحقة قضائية كافية للجرائم المرتكبة في سورية

قرب نهاية هذا العام. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول للوصول بتلك العملية إلى خاتمة ناجحة.

إن عمل الآلية يسير على نحو جيد. وذلك يشجعنا ويدعونا إلى الأمل. ونحن على ثقة بأن القبول السياسي للآلية سيستمر في الزيادة وأن التعاون وتبادل المعلومات من جانب الدول سيزدادان. إننا ملتزمون بالعمل بشأن ذلك كله، ولكننا لن نغفل أيضاً عن أهم هدف من أهداف السياسة العامة، الذي يجب أن نقطع فيه شوطاً طويلاً. يجب ألا تجري مناقشة المسألة في فقاعة ومعزل عن بقية حديثنا حول سورية.

بل على العكس، ينبغي لنا أن نصرّ على إدراج بُعد العدالة في مناقشة العملية السياسية المكلفة بوضع حد للنزاع ورسم الطريق إلى السلام المستدام لسورية. وفي هذه الحالة بالذات، من الواضح أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك حساب مع الماضي وعملية مساءلة تساعد على تحديد قيادة البلد في المستقبل.

في تموز/يوليه، سنجتمع في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى لمناقشة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع التركيز على الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ذلك سيوفر لنا جميعاً فرصة طيبة للحديث عن أهمية وصول الجميع إلى العدالة والحاجة إلى المؤسسات الخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

غير أن تلك المفاهيم ليست مجردة - إذ يفترض تطبيقها في الممارسة العملية ولتوضيحها فليس هناك للأسف دراسة لحالة فردية أفضل من الحالة في سورية. وقد شجعنا المناقشات التي جرت في مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الأمر الذي منحنا مؤشراً على أن هناك وعياً متزايداً فيما بين الدول بأن المساءلة يجب بالفعل أن تكون جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية. وهذا لن يجعل العملية أسهل، لكنه قد يجعلها فعالة على الأقل في الأجل الطويل.

والأدلة بين الآلية والمنظمات الدولية وكيانات الأمم المتحدة كمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وكذلك منظمات المجتمع المدني. وفي هذا الخصوص، فإننا ندعم التوصيات الواردة في التقرير الثالث للآلية بشأن التعاون مع المنظمات الدولية والدول والمجتمع المدني.

وختاماً، نعرب عن ثقتنا في عمل الآلية الدولية في تنفيذ المهام الموكلة إليها وفق الولاية الممنوحة لها من قبل الجمعية العامة، وتحقيق النتائج المأمولة من إنشائها مما يحقق مصالح الشعب السوري الشقيق ومبادئ العدالة الدولية.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): بداية، يؤكد وفد بلادي على أن مشاركته في جلسة اليوم وفي هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة لا يمكن تفسيرها بأي حال من الأحوال على أنها اعتراف من الجمهورية العربية السورية بوجود هذه الآلية أو بأي من الولايات والاختصاصات الممنوحة لها أو بأي من الأنشطة والأفعال التي تقوم بها.

إن ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة كانت وستبقى جهازاً غير شرعي، ولّد ميتاً وسيبقى ميتاً. وهو لا يعني الجمهورية العربية السورية بأي شيء. بل يعني فقط من سمعتهم للتو من ممثلي الحكومات التي خرقت الميثاق ووقفت وراء إنشاء هذا الجهاز وقامت بتمويله منذ عام ٢٠١٦، والتي تسعى اليوم إلى توريطكم - أنتم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - في محاولات تمويل هذا الجهاز غير الشرعي عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة.

كما يعلم الزملاء، فإن الجمهورية العربية السورية ودولا أخرى وجهت في مناسبات مختلفة رسائل إلى كل من معالي الأمين العام وإلى معالي رئيس الجمعية العامة. وجهنا رسائل كانت آخرها الرسالة التي صدرت بالوثيقة الرسمية A/73/562،

على المستوى الوطني. وتؤكد أهمية الجهود الدولية لتفعيل الآلية في ظل ما نشهده من مظاهر واضحة للإفلات من العقاب، ومحاولات لطمس الحقائق بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، وغيرها من الجرائم.

ويوضح التقرير الثالث للآلية (A/73/741) ما أحرزته من تقدم ملموس في أداء الولاية المسندة إليها بوصفها المستودع المركزي للمعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في سورية، حيث تبذل جهوداً متميزة لتوحيد البيانات وحفظها وتنظيمها وضم الأجزاء المتفرقة من الأدلة إلى بعضها البعض. وقد تجاوزت مجموعة الأدلة التي بحوزة الآلية اليوم المليون سجل. وهذا ما سيكون له دور هام في إثبات المسؤولية الجنائية الفردية.

إننا نثني على اتباع قيادة الآلية لأعلى المعايير المهنية وسعيها للاستفادة من الأساليب والتكنولوجيا الحديثة والمبتكرة لتعزيز أثر وفعالية الآلية. وفي هذا الخصوص، نشجع قيادة الآلية على مواصلة تطبيق نهج شامل لتحقيق العدالة، وأن تكون نموذجاً يحتذى به كمؤسسة فعالة وخاضعة للمساءلة. كما نتطلع إلى أن تعمل الآلية بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن.

ولضمان أداء الآلية الدولية المحايدة المستقلة لولايتها، فإنه من الضروري ضمان تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة بدءاً من عام ٢٠٢٠. وهذا ما سيساهم في استدامة التمويل والتنبؤ به بشكل أفضل، علاوة على ترسيخ مكانة الآلية الدولية كأحد الأجهزة التابعة للأمم المتحدة وتعزيز مصداقيتها وضمان استقلاليتها.

هذا، وفي إطار مواصلة دولة قطر لجهودها في تقديم الدعم اللازم للآلية الدولية، قدمت دولة قطر مبلغ مليون دولار لدعم الآلية لسنة ٢٠١٩. كما نؤكد على أهمية استمرار تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم السياسي والتعاون في تقديم المعلومات وأدلة توثيق الانتهاكات المتاحة لدى الدول، إلى الآلية. وننوه بأهمية التنسيق الفعال في مجال تبادل الأفكار والخبرات والمعلومات

إلى قراءة دقيقة ومتعمقة في نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٢ من هذا الميثاق، والتي تنص وتتضمن صراحة الولايات الممنوحة للجمعية العامة. والتي لا يرد فيها على الإطلاق أن للجمعية العامة سلطة أو ولاية لإنشاء جهاز تحقيق أو جهاز قضائية، أو كآلية كهذه التي نتعامل معها اليوم، باعتبار أن هذه الولاية منوطة حصريا بمجلس الأمن في الأصل.

إننا نعرض هنا بعضا من الانتهاكات القانونية التي ارتكبتها الجمعية العامة في معرض اعتماد القرار غير التوافقي ٢٤٨/٧١. وهي في مجملها انتهاكات جسيمة تترتب عليها بالنتيجة مجموعة من العواقب التي تجعل مما يسمى آلية في الأساس كيانا غير شرعي لا تقبله الأمم المتحدة. واسمحوا لنا أن نلقي الضوء بالتراتب على أهم هذه العواقب القانونية.

أولا، لا يمكن اعتبار ما يسمى آلية هيئة فرعية أنشأتها الجمعية العامة. وبناء على ذلك، كان من واجب الأمين العام للأمم المتحدة ألا يتخذ قرارات بتعيين رئيس أو نائب رئيس لهذه الآلية أو حتى تخصيص أمانة لها. ثانيا، لا يمكن منح ما يسمى آلية أي وضع قانوني أو أن تكون لها شخصية اعتبارية قانونية. ثالثا، وبالنتيجة، ليس من صلاحيات ما يسمى الآلية إبرام اتفاقات مع الدول الأعضاء أو أي من الكيانات الأخرى. رابعا، لا يجوز للأمم المتحدة تخصيص جزء من الميزانية العادية لدعم إنشاء ما يسمى آلية أو تشغيلها. خامسا، وبالحصول، فإن أي معلومات أو أدلة يتم جمعها وحفظها وتحليلها بواسطة ما يسمى آلية لا يمكن الاستناد إلى أهليتها أو صلاحيتها في اتخاذ أية إجراءات جنائية في المستقبل.

ولنقطع الشك باليقين، فإننا في سبيل ذلك، نعرض أمامكم الآن مثالا حيا وحديثا وممارسة جيدة في إطار عمل الأمم المتحدة في مثل هذا المجال. وهو مثال كما قلت حميد يثبت أن مجلس الأمن هو صاحب الاختصاص الحصري في إنشاء مثل هذه الآليات، ويثبت أن إنشاء مثل هذه الآليات يتم بناء على

والتي أرفقنا بها دراسة قانونية حملت عنوان، (تكلم بالإنكليزية): "الأفعال غير المشروعة لا يمكن دعمها أو شرعيتها". لقد كشفت تلك الدراسة العيوب القانونية الجسيمة التي شابته إنشاء ما يسمى آلية وأثبتت أن قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١، الذي أدى إلى إنشائها، وهو بالمناسبة قرار غير توافقي اعتمد بأغلبية ضعيفة، كان نتاج عملية إقصائية تولاهها وفدان، وكانت قائمة بالأساس على ممارسات الاستقطاب السياسي والمالي التي باتت اليوم تهدد التوازن والفعالية في إطار عمل الأمم المتحدة. أما الأمر الذي قد لا يعلمه البعض فهو أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعها الحكومات التي تروج لما يسمى آلية، كانوا، وسيبقون، عاجزين عن الرد على أي من الأدلة والحجج القانونية التي أوردناها في تلك الدراسة القانونية وفي الرسائل السابقة.

نحن اليوم نقدم لكم أدلة قانونية راسخة عن الخروقات التي ارتكبت بحق الميثاق حينما تم إنشاء ما يسمى آلية. هذا هو الميثاق الفصيل والحكم بيننا جميعا. والذي نعتمده كبوصلة ودليل عمل لبلوغ الغايات السامية التي أقرها مؤسسو الأمم المتحدة منذ ٧٣ عاما. أما أول الخروقات القانونية فقد تمثل في أن قرار الجمعية العامة غير التوافقي الذي أدى إلى إنشاء ما يسمى آلية - وأعني القرار ٢٤٨/٧١-، هذا القرار شكل خرقا مباشرا للمادة ١٢ من الميثاق والتي تنص على ما يلي:

"عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب منها ذلك مجلس الأمن."

وكما تعلمون جميعا، فإن مجلس الأمن كان ولا يزال منخرطا بشكل كامل في ممارسة مسؤولياته وولايته فيما يتعلق بالحالة السورية، وهو الأمر الذي يجعل تدخل الجمعية العامة، دون طلب من مجلس الأمن خرقا كاملا لنص هذه المادة. وطالما أننا نتحدث في الاختصاص والولايات، فإنني أدعوكم أيها الزملاء

عميق مثل الولاية القضائية العالمية. وبالنتيجة، قد تصبح هذه الآلية غير الشرعية نموذجاً يلجأ إليه أصحاب النفوذ السياسي والمالي في الأمم المتحدة، كلما قرروا التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى.

إننا ندعوكم إلى التمعن جيداً في مضامين التقارير التي صدرت عن رئيسة ما يسمى آلية، ولا سيما التقرير الثالث (انظر A/73/741). منذ البداية، يتخذ المسؤولون عن هذه الآلية موقفاً عدائياً ومتحيزاً ضد الجمهورية العربية السورية. بل إنهم يسعون بكل أسف إلى النيل من مكانة ومركز مؤسساتها القانونية والقضائية الوطنية. كذلك يضمنون تقاريرهم، وأرجو أن تكونوا حذرين متيقظين، شروطاً ومعايير عمل لم ترد أصلاً في قرار الجمعية العامة غير التوافقي الذي أنشأ ما يسمى بآلية التحقيق في الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية. بل يستغلون الغموض والضبابية اللذين اكتنفا نص قرار الجمعية العامة ذاك من أجل توسيع صلاحيات وأنشطة ما يسمى بآلية التحقيق في اتجاه يجعل منها في نهاية المطاف جهاز ادعاء عاماً يمارس صلاحيات تقتصر حصراً على أجهزة الادعاء الوطنية في جميع الدول الأعضاء.

أما الأمر الأسوأ من ذلك والأخطر المائل أمامكم فهو أن رئيسة ما يسمى بآلية التحقيق والقائمين عليها باتوا يمارسون حملة ترويجية رخيصة لعملهم غير الشرعي وذلك من خلال الادعاء بأنهم أصبحوا مستودعاً مركزياً للمعلومات والأدلة فيما يتعلق بجرائم مزعومة ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. بل أنهم يبرمون اتفاقات وبروتوكولات تعاون مع حكومات ومنظمات وكيانات مختلفة.

أيها الزملاء، فلنمنع النظر قليلاً في خطورة هذه الممارسات القائمة على استحضار وتجميع وحفظ ما يسمونه أدلة في مستودعات في جنيف، تبعد ٨٠٠ ميل عن الجمهورية العربية السورية، ومن دون أي تعاون أو تنسيق مع حكومتها،

طلب حكومة البلد المعني، وبعد التشاور معها وموافقتها على شروط ومعايير وآليات عمل مثل هذه الأجهزة القانونية. المثال هو وأنتم تذكرونه جميعاً قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، وهو قرار يتعلق بالوضع في العراق الشقيق. هذا القرار كلف معالي الأمين العام بما يلي

”إنشاء فريق تحقيق، برئاسة مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب“ (قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩، الفقرة ٢).

حينها وقبل صدور هذا القرار عن مجلس الأمن، انخرط معالي الأمين العام مع الحكومة العراقية في مشاورات مطولة. وتبادلاً مراسلات استغرقت شهور طويلة حتى تم التوصل إلى اتفاق على معايير العمل وقواعد السلوك التي تحكم أنشطة فريق التحقيق هذا. قبل أن يعتمد بطبيعة الحال مجلس الأمن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) ويتوافق الآراء.

أما في حالة بإنشاء ما يسمى آلية IIIM في سورية، فلم يكن هناك تشاور ولا تنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية، البلد المعني، التي لم تطلب في الأصل مساعدة الأمم المتحدة في هذا المجال. وفوق كل ذلك تجاوزت الجمعية العامة صلاحياتها واعتدت بكل أسف على ولاية مجلس الأمن حين أنشأت جهازاً لا تملك أصلاً ولاية إنشائه.

لقد عرضنا أمامكم أدلة قانونية وواقعية راسخة. ونحن مؤمنون بأن السواد الأعظم من الدول الأعضاء سيكون يقظاً وحذراً في مواجهة الآثار القانونية والسياسية الخطيرة المترتبة على المحاولات المغرضة للترويج لما يسمى آلية. فمن يقف وراء إنشاء هذا الجهاز غير الشرعي أوقع بكل أسف الأمم المتحدة في فخ اختلاق سابقة غير قانونية خطيرة تتلاعب بالقانون الدولي ومبادئه. وتعتمد على مفاهيم خلافية، لا تزال مسار جدل

غير الشرعي، وتحميلكم عبء تمويلها من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة. هنا يجب علينا جميعاً أن نكون حذرين إزاء الأعباء والالتزامات التي تترتب على حقيقة أن الولايات الممنوحة لما يسمى بالآلية غير محددة لا يمكن ولا بزمان، ولا بأي قيود أو معايير تتماشى مع الميثاق أو أساليب العمل المعمول بها في منظمة الأمم المتحدة.

إن الوضع السياسي في الجمهورية العربية السورية يمر الآن في مرحلة حساسة ودقيقة، حيث تمضي العملية السياسية قدماً تحت رعاية الأمم المتحدة، من خلال مهمة المبعوث الخاص للأمين العام. بيد أن هذه العملية السياسية لا تزال هشّة وصعبة بسبب رفض عدد معروف من الحكومات التعامل معها، على أنها عملية سورية يقودها السوريون أنفسهم، من دون تدخلات خارجية سلبية. هذه الحقيقة تفرض على الأمم المتحدة وعلى معالي الأمين العام شخصياً تحدياً حقيقياً يتمثل في الحفاظ على الحياد والمصداقية في تيسير هذه العملية، والنأي بمقام الأمانة العامة ومركزها عن الضغوط السياسية والمالية، وممارسات الاستقطاب التي تتبعها حكومات بعض الدول الأعضاء للترويج لما يسمى بالآلية.

يجري كل ذلك تحت ذريعة تحقيق ما يسمى بالعدالة الانتقالية في سوريا. وبناءً على تلك الحقيقة، يؤمن بلدي بأن أي سلوك من جانب الأمانة العامة يقوم على الترويج لما يسمى بالآلية التحقيق سيشكل ضغطاً، إن لم يكن تهديداً حقيقياً لمسار العملية السياسية. وسيثير تساؤلات جادة حول حياد ومهنية دور الأمم المتحدة بوصفها مسيراً للعملية السياسية في سوريا. وفي هذا السياق، يرفض بلدي صراحة وبشكل مسبق أي نقاش أو ذريعة من جانب الأمانة العامة تقوم على أن موضوع ما يسمى بالآلية لا يرتبط بمسار العملية السياسية. وتذكروا أيها الزملاء، ولتذكر الأمانة العامة أيضاً، بأن ممولي وداعمي ما يسمى بالآلية هم ذات الأطراف التي تحاول التدخل

بوصفها البلد المعني، لا، بل بالتعاون والتنسيق مع حكومات اتخذت، منذ اليوم الأول للأزمة في سوريا، موقفاً معادياً ضد الحكومة السورية. هذا التواطؤ والموقف العدائي تجاه سوريا، وصل إلى مستوى تيسير تدفق عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الأراضي السورية. دعوني هنا أن أطرح سؤالاً منطقياً وبسيطاً، غير أنه خطير في دلالته. من يتوقع من حكومة الجمهورية العربية السورية، أو من يتوقع من أي من حكومتنا أن تقبل تجميع ما يسمى بالأدلة خارج حدودها الوطنية عن طريق جهاز شاذ، مثل ما يسمى بالآلية التحقيق في الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، وهي آلية أنشئت بدون موافقة الدولة المعنية، وبدون التشاور معها، وفي انتهاك لصلاحيات الجمعية العامة، وفوق ذلك كله بدون توفر الحد الأدنى من الضمانات والمعايير المتعلقة بمصادقية تسلسل عهدة وحيازة الأدلة، أو ما يسمى ويُعرف في القانون الجنائي بـ "Th Chain of Custody".

إن الإجابة المهنية والصادقة على هذه التساؤلات ستؤكد أن تقارير رئيسة ما يسمى بالآلية التحقيق هي مجرد دعاية مكشوفة لمنتج رديء، تصدر لا لشيء إلا لغرض وحيد، ألا هو ممارسة الضغوط السياسية على الحكومة السورية وحلفائها، بعد أن خاضوا حرباً بالنيابة عن المجتمع الدولي ضد إرهاب تنظيمات داعش، والقاعدة، وجبهة النصرة، وضد إرهاب المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تدفقوا إلى سوريا من أكثر من ١٠٠ دولة، حسب تقارير أفرقة مجلس الأمن المختصة بمكافحة الإرهاب.

أما اليوم، أيها الزملاء، فإن القائمين على ما يسمى بالآلية التحقيق يسعون مع الحكومات التي تروج لها إلى التخلص من عبء تمويلها. تنبهوا إلى هذه الحقيقة، ما يجري اليوم هو محاولة من هذه الحكومات لكي تتخلص من عبء تمويل ما يسمى بالآلية، يريدون توريطكم أنتم في تسديد تكاليف هذه العمل

حقيقة الدوافع السياسية الخبيثة وراء إنشاء ما يسمى آلية IIIM، ونحن واثقون أنكم ستستخذون حينها القرار الصائب والحكيم، في رفض الاعتراف بهذا الجهاز غير الشرعي، والنأي بأنفسكم عن أي شكل من أشكال التعاون معه، كونه كيانا شاذًا عن أطر العمل الراسخة في الأمم المتحدة، وبالنتيجة نحن على قناعة راسخة بأنكم ستصعدون لمحاولات بعض الحكومات توريطكم وتحميلكم عبء تمويل هذا الجهاز غير الشرعي، عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة.

أعتذر أيها الزملاء عن الإطالة، ولكننا أتيناكم من بلد ومن أمة تعود حضارتها إلى آلاف السنين، ويسعى شعبها اليوم إلى الخروج من هذه الأزمة، ومن الإرهاب والعواقب التي تعرض لها بسبب هذا الإرهاب. يريد أن ينطلق إلى الأمام. ولذلك هذه الأمة، الأمة السورية والشعب السوري، لن تسمح لأي كان، وتحت أي ثمن كان أن يتلاعب بالميثاق لكي يتلاعب بمصير بلد، هو الجمهورية العربية السورية.

السيد ستيفانيلى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلًا لكرواتيا وليختنشتاين، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

في البداية، نود أن نشكر السيدة مارشي - أويل على تقريرها الثالث (A/73/741) عن عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وعلى أفكارها بشأن العمل الشاق والمهم الذي ينتظرنا.

بعد ثمانية أعوام على بدء النزاع السوري، أسفر عن معاناة إنسانية مدمرة، اقتارنا بالحصار والتجويع والقصف العشوائي للمدنيين وتشريد للسكان وحالات الاختفاء وقتل الأبرياء وفضائع إرهابية واستخدام متكرر للأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من إعادة التأكيد الجماعي على جميع المستويات على

سلبا في مسار العملية السياسية في سوريا عن طريق منع عودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى ديارهم، وعرقلة تمويل إعادة الأعمار والتعافي في سوريا، وتشديد الحصار الاقتصادي الخانق اليوم على الشعب السوري الذي بات يستهدف كل مقومات الحياة الأساسية.

تأكدوا أيها الزملاء أن الجمهورية العربية السورية، رغم ظروف الحرب الإرهابية التي تُشن ضدها، تفخر بأن لديها مؤسسات وأجهزة قانونية وقضائية وطنية عريقة. وتتمتع هذه المؤسسات بالقدرة والإرادة الحقيقيتين لتحقيق العدالة، والمساءلة، والمحاسبة، والجبر والمصالحة. وإذا ما أرادت أجهزة الأمم المتحدة المختصة والمتخصصة والشرعية أن تقدم الدعم الفني للجمهورية العربية السورية في مجال بناء القدرات وتعزيز إمكانيات هذه المؤسسات الوطنية، فإنها، وأعني أجهزة الأمم المتحدة، تعرف العنوان الصحيح في سوريا.

وتدرك جيدا الباب الذي يجب أن تطرقه، وتعرف أيضا الإجراءات، وقواعد العمل التي لا بد من اتباعها لتقديم مثل هذه المساعدة التقنية.

ختاما السيدة الرئيس، إننا نخاطب اليوم عقولا مستنيرة، وضمائر حية، ومثلي حكومات لا تزال تقيم الوزن والاعتبار للميثاق، وترفض أن تحامل قوى النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري في سعيها للتدخل في مصائر شعوب العالم، وفي الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

إننا ندعوكم اليوم إلى ممارسة أعلى درجات المسؤولية في الدفاع عن الدبلوماسية التعددية، وفي حماية واحترام أطر العلاقات الدولية، وفي صون الميثاق وقواعد العمل الأممية.

بكل وضوح وتجرد، ندعوكم أيها الزملاء إلى التمعن فيما عرضناه اليوم، من أدلة قانونية وواقعية ليست ميسرة كغيرها. ندعوكم إلى التمعن فيما عرضناه، وما سيعرضه كل من أدرك

النزاع السوري. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن العدالة شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم في سورية والمنطقة قاطبة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم بلدان الشمال الأوروبي - الدانمرك وآيسلندا والسويد وفنلندا، وبلدي النرويج.

ويؤسفني أن العديد من البيانات التي أدلينا بها خلال السنوات العديدة الماضية بيانات مكررة. إن الآلاف الذين اختفوا وفقدوا أحباءهم وعُذبوا وجُوعوا واستخدم ضدهم الغاز، أو الذين اضطروا إلى مغادرة ديارهم، يستحقون إقامة العدل. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار التجاهل الصارخ للقانون الدولي والانتهاكات المنهجية لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سورية، التي يرتكب معظمها النظام السوري.

ويظل تحقيق السلام الدائم بعيد المنال بدون المساءلة والعدالة الانتقالية. ويجب تقديم المسؤولين عن الجرائم الدولية إلى العدالة. ومنذ بداية العملية، ظلت بلدان الشمال الأوروبي تدافع بقوة عن جدول أعمال المساءلة وإنشاء آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

ولا نزال مقتنعين بأن إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية هي أفضل خيار لتحقيق المساءلة عن أشد الجرائم خطورة التي وقعت. وما زلنا نأسف إزاء الجمود في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

ونشكر الآلية على آخر تقاريرها (A/73/741) وعلى عملها المتفاني. إن الآلية هي بمثابة الجهة المنسقة لاتباع نهج شامل بشأن المساءلة في سورية، من جمع الأدلة من جانب منظمات المجتمع المدني إلى إعداد القضايا للمحاكمة من جانب الكيانات الدولية.

الالتزام بحل سياسي، فإن الحل العسكري لا يزال يجري تنفيذه بتكلفة لا تطاق في الأرواح البريئة، ولا سيما الأطفال والنساء.

ونحن ممتنون للمبعوث الخاص السابق، السيد ستافان دي ميستورا، على جهوده الدؤوبة خلال فترة ولايته. ونؤيد بقوة المبعوث الخاص الحالي، السيد غير بيدرسن، في اتباع نهج شامل إزاء تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بهدف تعزيز بيئة آمنة ومحايدة يمكن أن تؤدي عملية دستورية موثوقة وانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويظل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. إن المساءلة عن الفظائع التي ارتكبت خلال هذا النزاع الرهيب مهمة لتحقيق المصالحة الحقيقية والسلام الدائم. ومن الضروري ألا تفلت من العقاب الجرائم الواسعة النطاق ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وخاصة جرائم العنف الجنسي والجرائم الجنسانية، والجرائم المرتكبة ضد الأقليات.

ولذلك، فإننا نؤيد بقوة الآلية إذ ما زلنا نرى أن بإمكانها أن تقدم إسهاماً هاماً في إرساء المساءلة وتوثيق الفظائع، والتحقق من الوقائع، وجمع الأدلة وحفظها وإعداد القضايا للمحاكمة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير الثالث ونشجع السلطات الوطنية على مواصلة تكثيف جهودها في التعاون مع الآلية من أجل تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم البشعة للعدالة.

وفيما يتعلق بالتمويل، فإن إيطاليا من بين الدول الأعضاء التي ساهمت مساهمة كبيرة في الآلية منذ إنشائها. ونرحب بالعملية الجارية للانتقال إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة، ونحن على استعداد للتبرع لأنشطة عام ٢٠١٩ من أجل المساعدة في تغطية الانتقال.

وتكرر إيطاليا التأكيد على تأييدها الكامل للآليات القائمة التي أنشأتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ترتكب في سياق

بينما ترتكب الدول الأخرى المحظية فظائع يتم تجاهلها دائما، مهما كانت خطيرة.

هذه هي بالضبط القصة الكامنة وراء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، والتي تمكنت بعض البلدان من إنشائها في الجمعية العامة من خلال قرار اتخذ بتصويت لم تؤيده سوى أغلبية ضعيفة (القرار ٢٤٨/٧١).

وعندما نأخذ في الاعتبار حالة العالم اليوم، من الواضح أن العدالة لا تهم بعض مؤيدي الآلية على الإطلاق. ولو كانت العدالة تهم، فلماذا لا يبدي أنصار الآلية اهتماما بإنشاء آليات ماثلة لليمن أو فلسطين، حيث وقع، ولا يزال يقع، عدد كبير جدا من الجرائم المروعة؟ والتطورات التي حدثت مؤخرا في المحكمة الجنائية الدولية تعطي أيضا أمثلة على الكيفية التي يتم بها تحدي سيادة القانون وإضعافه بشكل أو بآخر من جانب سيادة القوة.

وقد عانت الجمهورية العربية السورية كثيرا من شرور الإرهاب والتطرف اللذين يجري تحريكهما من الخارج على مدى السنوات العديدة الماضية. ودفع شعب سورية وحكومتها ثمنا باهظا في كفاحهما ضد العناصر الظلامية للإرهاب وضد رعاتهم الذين سلحوهم ودعموهم لوجستياً وأيديولوجياً ومالياً من خارج البلد. ويتحتم على المجتمع الدولي دعم سورية في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف. وجميع البلدان ملزمة بجرمان الجماعات الإرهابية في سورية من حرية العمل والانتقال والدعم المالي أو المادي أو السياسي، والقيام، عند الاقتضاء، بتسليم أعضائها الذين يتم إلقاء القبض عليهم، استنادا إلى مبدأ التسليم أو المحاكمة.

وتُرتكب الفظائع من جميع الأطراف ولا تزال تمثل أحداثا يومية في سورية. وتثني بلدان الشمال الأوروبي على الإدماج التام في عمل الآلية للمنظور الجنساني والخبرة الفنية بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، نرحب بالغرض المتمثل في تعزيز الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. كما نشي على الالتزام بوضع نهج يركز على الضحايا، ويدعم الأهداف الأوسع نطاقا للعدالة الانتقالية.

تمثل الآلية إسهاما مهما في ضمان تحقيق العدالة للشعب السوري. ترحب بلدان الشمال الأوروبي بإعلان الأمين العام إدراج التمويل اللازم للآلية في الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠. والآلية مهمة للغاية بدرجة لا تسمح بالاعتماد على التبرعات فحسب. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بعملها وولايتها.

السيد نسيمفار (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم خالص تعازي بلدي لسري لانكا حكومة وشعبا ولبعثتها الدائمة في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة في كولومبو، والإعراب عن التضامن معهم. للأسف، لقد أصبح سماع الأخبار المأساوية عن الحوادث الإرهابية في جميع أنحاء العالم روتيننا رهيبا، يشير إلى أنه لا يزال أمام المجتمع الدولي شوط طويل كي يتمكن من معالجة تلك الظاهرة الشريرة.

إن جمهورية إيران الإسلامية تدعم مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة والإعداد لإقامة العدل بطريقة شاملة وغير انتقائية. وللأسف، فقد أثبتت التجارب السابقة أن الأمم المتحدة لم تتمكن من الحفاظ على نهج متماسك وعادل لمنع نشوب النزاعات ووضع حد للإفلات من العقاب. ويمكن وصف ما نشهده اليوم بأنه انتقائية وازدواجية في المعايير، حيث يتعين على بعض البلدان أن تتحمل وطأة الاعتبارات السياسية،

قضايا في سورية؛ وإلا، قد يرقى نشاط الآلية إلى مستوى تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية، وهي مثيرة للجدل إلى حد كبير. ثالثاً، من الواضح أن النية الرئيسية وراء إنشاء الآلية كانت تنفيذ مخطط سياسي تحت ستار تحقيق العدالة. ومن الواضح أن الآلية قد أنشئت لممارسة ضغط سياسي على الحكومة السورية فوراً بعد أن استعاد الجيش السوري شرق حلب من الإرهابيين. ولهذا السبب، من الممكن الافتراض بأن الآلية فقدت نزاهتها واستقلالها في ضوء نفس الاعتبارات السياسية. ولذلك، من الصعب تصور الكيفية التي يمكن بها للآلية أن تحقق مع الرعاية الرئيسيين للإرهاب في سورية.

أخيراً، نرى أنه ينبغي للشعب السوري، بمنأى عن الضغوط الخارجية، أن يقرر مستقبله السياسي من خلال عملية سياسية حقيقية، تكون بقيادة سورية ويملك زمامها السوريون ويمكن أن تحقق السلام الدائم والمصالحة الوطنية.

السيد العتيبي (الكويت): أود أن أتقدم لكم بالشكر، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الرسمية الهامة بشأن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. كما أتقدم بالشكر للسيدة كاثرين مارشي - أويل، على تقديمها إحاطة إعلامية بشأن التقرير الثالث للآلية (انظر A/73/741)، وعلى جهودها وجهود فريقها نحو ضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سورية.

مع دخول الأزمة السورية عامها التاسع، ندخل عاماً آخر من غياب المساءلة والمحاسبة لمرتكبي الجرائم المختلفة التي تم ارتكابها في سورية. لقد صاحبت الأزمة السورية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومنها ما يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في

لن يُسمح بإفلات الإرهابيين من العقاب. والحكومة السورية مسؤولة عن تقديم أولئك الإرهابيين، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، الذين ارتكبوا جرائم كثيرة جداً ضد الشعب السوري، إلى العدالة. وأولاً وقبل كل شيء، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد الحكومة السورية تحقيقاً لهذه الغاية. وينبغي لأي مبادرة من الأمم المتحدة أن تدعم الحكومة السورية في محاولة لتقديم العون لها في مساعيها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، يمثل إنشاء الآلية انحرافاً مطلقاً عن سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة بصورة تقوض شرعيتها وصلاحياتها القانونية. وتتمثل بعض العواقب القانونية والسياسية للإبقاء على الآلية في ما يلي:

أولاً، لقد أنشئت في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفقرة ٧ من المادة ٢، لأنها تهدف إلى التدخل في مسائل تقع أساساً ضمن الاختصاص المحلي لدولة عضو في الأمم المتحدة. ووفقاً لنفس المادة، فإن الاستثناء الوحيد المسموح به لهذه القاعدة هو اعتماد تدابير للتنفيذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولذلك، يمكن اعتبار الخطوة السياسية التي اتخذتها الجمعية العامة بإنشاء الآلية تجاوزاً لسلطتها، وذلك في انتهاك للفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المادة ١٢ منه، لأن الأزمة في سورية كانت قيد نظر مجلس الأمن وقت اتخاذ قرار الجمعية العامة.

ثانياً، نحن غير مقتنعين بأن إنشاء آلية دون التشاور مع البلد المعني أو إشراكه يمكن أن يحقق أي نتائج عملية أو حقيقية. فالأدلة على الفظائع التي وقعت في سورية لا يجوز جمعها والتحقق منها والحفاظ عليها إلا في سورية، وليس في سويسرا، وليس عن طريق مصادر مفتوحة ومجهولة أو حكومات أو أطراف شاركت في الجماعات الإرهابية أو دعمتها. وعلى نفس المنوال، فإن الجرائم المرتكبة في سورية ينبغي أن تلاحق

وختاماً، لا بد من إعادة التأكيد على أنه ليس هناك حلاً عسكرياً للأزمة في سورية، بل إن الحل الوحيد هو الحل السياسي استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، وذلك من أجل تمكين الشعب السوري من تحقيق طموحاته المشروعة عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته وبما يحافظ على وحدة واستقلال وسيادة سورية.

السيد أربيتز (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة مارشي - أويل والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم وعلى تقرير الآلية الثالث (انظر A/73/741) المقدم إلى الجمعية العامة.

وأريد أن أبدأ بتكرار دعم كندا القوي للآلية والعمل الهام الذي تقوم به لتحقيق العدالة والمساءلة. فالجرائم المرتكبة في سورية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، هي انتهاك واضح للقواعد والمعايير التي وضعها المجتمع الدولي. وحالة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سورية أمر غير مقبول. ويجب ألا نسمح بجعل ما يحدث في سورية أمراً طبيعياً.

وترى كندا أن الآلية أداة هامة للغاية لضمان محاسبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولدينا إيمان بأن العمل الذي تقوم به الآلية سيسهم في تحقيق العدالة للضحايا في نهاية المطاف، كما سيسهم على نطاق أوسع في جهود العدالة الانتقالية في سورية. وقد أحطنا علماً بعناية بالتوصيات الواردة في التقرير.

وكان من دواعي سرور كندا أن تعلن في شهر شباط/فبراير عن تقديم مبلغ إضافي قدره ١,٥ مليون دولار للآلية، وبذلك يصل إجمالي مساهمتنا إلى ٢,٩ مليون دولار. وتدعو كندا الدول

ذلك الادعاءات باستخدام أسلحة محرمة دولياً مثل الأسلحة الكيميائية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تن - باو (غيانا).

أمام استمرار الانتهاكات في سورية، وعدم ضمان المحاسبة، دعمت دولة الكويت منذ البداية إنشاء آلية التحقيق المحايدة في سورية، وكانت من ضمن الدول التي تبنت قرار إنشائها وساهمت في دعمها عبر مبلغ طوعي في ميزانيتها، إيماناً منها بأنه يجب أن يكون هناك مساءلة لأولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري الشقيق، فلا يمكن تحقيق سلام مستدام وشامل في سورية من دون تحقيق العدالة وضمان عدم الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم.

إننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل كافة الأطراف، ونؤمن بأن المسؤول عن استهداف المدنيين، بأي شكل كان، سواء بغارات جوية أو بقصف مدفعي، أو بسلاح كيميائي أو باختطاف قسري أو قتل متعمد، أو باستهداف المرافق المدنية والصحية، يجب أن يُحاسب عن تلك الجرائم التي ارتكبت. فقد أصبح، وللأسف، الإفلات من العقاب أحد العناوين الرئيسية للنزاع السوري، مما أدى إلى الاستمرار في أبشع الانتهاكات الصارخة لجميع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

لقد شهدنا خلال الفترة الماضية تزايد نشاط عمل الآلية وجهودها للقيام بمهام عملها، الذي يشمل أيضاً التعاون مع جهات مستقلة أخرى بهدف تبادل المعلومات من أجل التوصل إلى العدالة، بما فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإننا نغتنم هذه المناسبة لنجدد دعمنا لعمل الآلية المحايدة المستقلة لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سورية، ونرى أنه من الأهمية الأخذ بعين الاعتبار إلحاق ميزانية عمل الآلية بالميزانية العادية للأمم المتحدة.

وتعكس الإجراءات التي اتخذتها كندا قناعتنا بأن السلام الدائم في سورية يتطلب توفير العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة أثناء النزاع. ويحتاج السوريون إلى دعم المجتمع الدولي وسيظلون في حاجة إليه خلال السنوات القادمة. ولهذا الأسباب، تحت كندا جميع الدول الأعضاء على دعم العمل الهام للآلية.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتقديم التقرير الثالث للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ونحن فخورون بدعم عمل الآلية ونود أن نهنئها على التقدم الذي أحرزته حتى الآن.

وأود أن أحيي بشكل خاص كاترين مارشي - أويل، رئيسة الآلية، وميشيل جارفيس نائبتها، على جهودهما الكبيرة الرامية إلى تكثيف أنشطة الآلية. ولهذا السبب، أعلنت الولايات المتحدة مؤخرًا عن عزمها تقديم مليوني دولار إضافية لدعم الآلية، بالإضافة إلى مساهمتنا البالغة ٣٥٠.٠٠٠ دولار في العام الماضي. إن التزام الولايات المتحدة بالمساءلة في سورية التزام لا يتزعزع، لأنه في غياب المساءلة، فإن السلام الذي نسعى إلى تحقيقه، أي السلام المستقر والعادل والدائم الذي يستحقه الشعب السوري، سيظل بعيد المنال.

وبالإضافة إلى تبرعاتنا، يسرني أن أعلن اليوم أن الولايات المتحدة ستدعم أيضًا تمويل الآلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة من خلال الأنصبة المقررة. ونحث جميع الدول الأعضاء على دعم تمويل الآلية من الميزانية العادية من خلال اللجنة الخامسة وفي نهاية المطاف من خلال الجمعية العامة، حتى يكون عملها الهام قائمًا على أساس مالي راسخ. وتود الولايات المتحدة أيضًا أن تؤكد أهمية الحفاظ على الانضباط المالي من

إلى مواصلة دعم العمل الحاسم الذي تقوم به الآلية، بما في ذلك من خلال التمويل الطوعي لعام ٢٠١٩ ودعم إدراجها في الميزانية العادية للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠.

(تكلم بالفرنسية)

وإننا مصممون على مساءلة جميع مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومواصلة الدفاع عن حقوق المدنيين المتضررين من النزاع الذي يدمر سورية. وتناقش كندا سبل التعاون وتبادل المعلومات. وتثني كندا أيضًا على الآلية لعملها في مجال حماية الشهود.

ويسرنا ملاحظة تزايد الدعم الذي لا تزال تحظى به الآلية. ويدل العدد المتزايد لطلبات المساعدة المقدمة من وحدات مكافحة جرائم الحرب على الصعيد الوطني منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨ بهدف دعم التحقيقات والمحاكمات الجارية، على الحاجة إلى الآلية والعمل الجيد الذي تقوم به.

إن العدالة النزيهة جزء لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم في سورية. ولا يزال السوريون يتعرضون اليوم للاعتقال والاحتجاز تعسفًا، معظمهم على أيدي النظام السوري. وتدعو كندا جميع أطراف النزاع إلى احترام حقوق المدنيين والامتنثال للقانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتم تزويد العديد من السوريين بالوثائق المدنية التي يحتاجونها للقيام بأنشطتهم اليومية ولا يجدون ما يكفي من الخدمات الأساسية.

وعلاوة على ذلك، تستمر مصادرة الممتلكات وهدمها، مما سيجعل من المستحيل بالنسبة للعديد من اللاجئين والمشردين داخليًا العودة إلى منازلهم التي غادروها خلال النزاع. أخيرًا، تؤثر الأعمال العدائية المستمرة، كما لاحظ آخر تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/40/70)، سلبًا على العودة الآمنة والدائمة للملايين المشردين داخليًا واللاجئين.

لاستخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك وسائل لتحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا. وكان ذلك إنجازاً كبيراً من أجل محاسبة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية في سوريا

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة ترتيبات الإسناد الخاصة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى قيام فريق التحقيق والتعرف الجديد التابع لها بالعمل بكامل طاقته، وبدء عمله من أجل تحديد هوية الجناة مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سوريا بالنسبة للحالات التي ثبت فيها حدوث استخدام الأسلحة الكيميائية أو احتمال حدوث ذلك.

وقبل ثماني سنوات، اختار نظام الأسد تلبية مطالب السوريين السلمية باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية، والجوع، والعنف الجنسي، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي والحرمان من ضمانات المحاكمة العادلة. وقد وثق العديد من تقارير الأمم المتحدة مرارا تلك الأعمال، وبعضها قد يشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب من قبل النظام.

وستواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي الضروري لضمان وجود عواقب حقيقية للفظائع المرتكبة في سوريا - سواء كان ضحاياها آلاف المحتجزين بصورة تعسفية في سجون الأسد، أو الذين عانوا من القصف العشوائي بالبراميل المتفجرة، أو الذين قتلوا جراء الهجمات بالأسلحة الكيميائية، أو العديد من المدنيين الذين أخضعهم النظام لأساليب التجويع والاستسلام في محافظات حمص وحلب وداريا والغوطة الشرقية. ولا تزال الولايات المتحدة، إلى جانب العديد من الحلفاء والشركاء، ملتزمة بإخضاع مرتكبي الفظائع في سوريا للمساءلة.

ومن المؤسف للغاية أن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السبل الكفيلة بضمان المساءلة

خلال إعادة تحديد أولويات الموارد في الميزانية العادية للأمم المتحدة عند دمج الآلية.

وخلال السنوات التي مرت منذ شروع الآلية في عملها، فإنها قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنفيذ ولايتها المتمثلة في جمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. وتشيد الولايات المتحدة بالتزامها المتعلق بضمان أخذ آراء النساء والفتيات السوريات بعين الاعتبار في عملية السعي لتحقيق العدالة والمساءلة. كما تشيد الولايات المتحدة بالتعاون الواسع النطاق بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والآليات متعددة الأطراف، بما في ذلك لجنة التحقيق والآلية.

وينخرط المجتمع الدولي، إلى جانب المجتمع المدني، في نهج قوي وشامل يمكن أن يحقق العدالة في النهاية لآلاف ضحايا فظائع نظام الأسد. وتحرز الآلية تقدماً لا يقدر بثمن في التحقيقات الأساسية وإعداد القضايا، وهو ما يوفر الأسس للقضايا الجنائية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى إتاحة تلك المعلومات لدعم الشروع في ملاحقات قضائية جديدة، حيثما وجدت الولاية للقيام بها، وفقاً للقانون الدولي.

وتُظهر الاعتقالات الأخيرة لمسؤولين في نظام الأسد في ألمانيا وفرنسا الدور القيم الذي يمكن أن تؤديه الوثائق الخارجية في دعم الإجراءات القضائية في بلدان أخرى غير سورية. وكانت الوثائق الخارجية حاسمة في الدعوى المدنية التي نظرت فيها محكمة الولايات المتحدة المحلية في واشنطن العاصمة، والتي قضت بأن نظام الأسد مسؤول في الشق المدني عن قتل الصحفية الأمريكية ماري كولفين بغير محاكمة.

ومن الضروري أيضاً ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. فعلى سبيل المثال، صوتت الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأغلبية ساحقة في العام الماضي، لتزويد المنظمة بأدوات إضافية من أجل التصدي

بكون الآلية تقوم بتنفيذ ولايتها واختصاصاتها على نحو شامل ومستمر.

ونود أن نقدم بعض التعليقات المتصلة بالتقريرين الثاني والثالث للآلية (انظر A/73/295 و A/73/741) فنلاحظ مع الارتياح أن الآلية تحافظ على تركيزها الواضح بشأن ما تبذله من جهود في مجالي الجمع والتحليل. إننا نعتبر التحقيقات الهيكلية جزءاً وثيق الصلة بلك الجهود، كما ذكر في التقارير على وجه التحديد، من أجل تحديد المسؤولية الجنائية الفردية عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية.

وكما لاحظنا في العام الماضي (انظر A/72/PV.100)، فإن من الأهمية بمكان أن نكرس أقصى درجة من الاهتمام لاحترام معايير القانون الجنائي للتعامل مع الأدلة بالنسبة للانتهاكات التي تقع في إطار الولاية المنوطة بالآلية. ومن المؤكد أنه من المثير للاهتمام أن نرى استخداماً أوسع نطاقاً للمعارف المكتسبة على أساس التحقيقات الهيكلية. فعلى سبيل المثال، هل يمكن أن تساعد تلك المعارف، إذا تُبذلت، في مكافحة الجريمة المنظمة؟ وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر أن الآلية جاهزة بالفعل في هذه المرحلة المبكرة من عملها، لإجراء استعراض والاستفادة من الدروس المستخلصة في الاستجابة لطلبات المساعدة الأولية. وستكون هذه منفعة جلية، ونتطلع إلى نتائج هذا الاستعراض. ويوفر العدد المتزايد من طلبات المساعدة دليلاً قوياً على أن دور الآلية مهم ومفيد وله جدواه من الناحية العملية.

وفي الختام، لقد أسهمت الجمهورية التشيكية طوعاً في ميزانية الآلية، وتعهدت بالقيام بذلك بالنسبة للسنة المقبلة أيضاً. وهي في الوقت نفسه، تؤيد بقوة تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فهذا شرط مسبق واضح لتمويل الآلية بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به في المستقبل.

بالنسبة للشعب السوري. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لأعضاء الجمعية العامة لدورهم في وضع الآلية وتزويدها بولاية. إن المحاولات الرامية إلى تقويض الآلية من خلال الادعاء بأن الجمعية العامة تتجاوز سلطتها بإنشائها لا أساس لها من الصحة. ونحن نرفض بشدة الحجج بأن الآلية أنشئت في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

إن هذه الآلية كيان حيوي من شأنه أن يوفر للمدعين العامين والمحققين الأدلة اللازمة لإقامة الحجة أثناء المحاكمة، وبالتالي تحقيق قدر من العدالة للعدد الكبير من ضحايا فظائع نظام الأسد. وينبغي الاستماع إلى الشعب السوري، كما ينبغي أن تتاح لكل فرد سوري الفرصة للتماس إقامة العدل. إن المساءلة والعدل عنصران ضروريان لجهود المجتمع الدولي من أجل ضمان ترسيخ العملية السياسية الدائمة التي تقودها الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية..

السيدة شاتاردوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان بلدي للسيدة كاثرين مارشي - أويل على عرضها للتقارير وعلى قيادتها للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وملاحقتهم قضائياً. لقد أمدتنا جميع التقارير الثلاثة المقدمة من الآلية حتى الآن بأفكار متعمقة بشأن العملية التحضيرية والخطوات الأولى الواعدة التي اتخذتها منذ إنشائها في عام ٢٠١٦.

وهناك ميزة واضحة في استعراض تقريرين متتاليين في وقت واحد - إذ يسهل ذلك قدرتنا على اكتساب منظور أوسع نطاقاً بشأن التقدم المحرز على مدى الفترة قيد الاستعراض برمتها. وعلى النحو المبين في التقارير، ترحب الجمهورية التشيكية

وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أن هذا الاقتراح ينبغي أن يأخذ في الحسبان الحاجة إلى ضمان نزاهة واستقلالية الآلية، فضلا عن الحالة المالية الشديدة الخطر التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإن الهجمات على المدنيين والمدارس والممتلكات الثقافية وأماكن العبادة، بالإضافة إلى عرقلة الحصول على المساعدة الإنسانية، تشكل انتهاكا للقانون الدولي. وفي هذا الإطار، ندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى إعلان المدارس الآمنة، وهي مبادرة تقودها الترويج وبلدي تسعى إلى تعزيز الدعم السياسي لحماية ومواصلة التعليم في سياق النزاعات المسلحة.

وقد ذكرت الأرجنتين في جميع المناقشات بشأن سورية أن الحل الوحيد للنزاع حل سياسي وليس عسكريا، على نحو ما أقر به مجلس الأمن. وتجدد الأرجنتين مناشدتها المجتمع الدولي بذل الجهود من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه تجنب الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات، كما ندعو إلى اتباع مسار الحوار في إطار الالتزامات الدولية القائمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم الأرجنتين لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد خلف النزاع السوري نحو ٥٠٠ ٠٠٠ من القتلى وعشرات الآلاف من المفقودين وملايين المشردين. والانتهاكات لا تزال تُرتكب، لا سيما في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام أو التي استعاد السيطرة عليها مؤخرا. ويجب بذل قصارى الجهود لضمان إحقاق العدالة لجميع الضحايا. وهذه المناقشة الأولية في الجمعية العامة فرصة لنعيد التأكيد بشدة على هذه الحجة.

وأود في البداية أن أشيد بالسيدة كاثرين مارشي - أويل على مهنتها والتقدم الذي أحرزته بالفعل الآلية الدولية المحايدة

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعقد جلسة الجمعية العامة هذه للنظر في التقرير الثالث المقدم من الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

ويهنئ وفد بلدي السيدة كاثرين مارشي - أويل، رئيسة الآلية، على العمل الذي قامت به ويشكرها على المعلومات التي قدمتها هذا الصباح. وفي هذا الصدد تود الأرجنتين أن تشدد على ضرورة التحقيق على النحو الواجب في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة من جانب جميع الأطراف أثناء النزاع في سوريا، ومحاكمة الجناة، إما من قبل السلطات الوطنية المختصة أو من قبل الآليات الدولية ذات الصلة.

ولهذه الأسباب، صوتت الأرجنتين تأييدا للقرار ٢٤٨/٧١ كوسيلة لضمان الحفاظ على الأدلة وإتاحة المساءلة الفعالة في المستقبل دون المساس بتأكيداتها على أن الولاية القضائية الرئيسية على الأحداث التي وقعت خلال النزاع في سوريا، والالتزام بالتحقيق فيها، تعود إلى المحاكم السورية الخاصة.

وفيما يتعلق بتمويل الآلية وإدراجها في الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠، ما زلنا نعتقد أن أداة المساءلة داخل الأمم المتحدة ينبغي أن تمول من الميزانية العادية للمنظمة، ضمانا للنزاهة والاستقلال.

ولذلك، تتوقع الأرجنتين أن تتلقى الاقتراح المفصل المذكور في الفقرة ٤٤ من التقرير الثالث للآلية (A/73/741)، والذي ستُنظر فيه الهيئات ذات الصلة في المنظمة - اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والميزانية والمالية، ولجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الخامسة - وفقا للإجراءات المقررة للموافقة على الميزانية.

وندائي الثالث موجه إلى جميع الدول المعنية بمكافحة الإفلات من العقاب في سورية لتدعم الآلية. ويتعلق الأمر بإضفاء الطابع الرسمي على اتفاقات التعاون مع الآلية، وهو ما تستعد فرنسا للقيام به. وندعو أيضا المحاكم الوطنية، إن كانت مختصة، إلى البت في الجرائم المرتكبة في سورية. وفي فرنسا وألمانيا، كما نعلم، تم إصدار أوامر الاعتقال وألقي القبض على ثلاثة مسؤولين في الاستخبارات السورية. وقد قام التعاون القضائي بدور حيوي. ونشجع الولايات القضائية المختصة على العمل معا لتبادل المعلومات وتجميع الموارد، بدعم من الآلية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أمرا بديهما - العدل شرط لتحقيق السلام والاستقرار في سورية والمنطقة. ولن تكون هناك أي عودة للاجئين والمشردين إلى ديارهم في ظل انعدام الثقة. والعدالة واحترام الحقوق الأساسية لا غنى عنهما لاستعادة هذه الثقة. وحتى اليوم، يجب التذكير بأن الظروف السياسية والأمنية لم تتحقق بعد لتيسير العودة الطوعية للمشردين واللاجئين في ظروف آمنة وكريمة، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويجب علينا أخيرا أن نضافر جهودنا دعما لجهود الآلية وجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غاير بيدرسن، بغية التوصل إلى حل سياسي قائم على جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤيد في هذا الصدد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل إحراز تقدم بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين بغية إنشاء بيئة محايدة، على النحو المطلوب في بيان جنيف (A/66/865، المرفق). إن إعادة بناء البلد ترقن بتحقيق تقدم موثوق ولا رجعة فيه نحو حل سياسي - وهذا هو موقف الاتحاد الأوروبي الذي تم تأكيده مجددا في البيان المشترك مع الأمم المتحدة في مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة.

السيد غالبا في (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الرسمية. وأود أيضا أن أشكر رئيسة

المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، التي ترأسها.

إننا على وعي بالتحديات العديدة، بما في ذلك التحدي التنظيمي والتكنولوجي المتمثل في حجم وتنوع الأدلة التي يجب جمعها. واستمرارية المالية العامة تحد آخر، ولذلك فإن تحويل المخصصات إلى الميزانية العادية اعتبارا من ٢٠٢٠، الذي أوصى به الأمين العام، أمر لا غنى عنه. وحتى ذلك الحين، ستحدد فرنسا مساهمتها المالية لعام ٢٠١٩. وقد تغلبت الآلية على هذه التحديات وحققت النتائج بإعداد ملفين جنائيين وزيادة التعاون مع الولايات القضائية المختصة بشأن سورية.

وأود أن أوجه اليوم ثلاثة نداءات بهدف إحراز مزيد من التقدم الجماعي. ندائي الأول في شكل الإعراب عن الإعجاب موجه إلى الأطراف الفاعلة السورية مثل أنور البني، الحائز على الجائزة الفرنسية - الألمانية لحقوق الإنسان، ومازن درويش، اللذين يواصلان مهمتهما الأساسية المتمثلة في توثيق الجرائم. إننا نحبي شجاعتهم وندعوها إلى مواصلة التعاون مع الآلية.

وندائي الثاني موجه إلى آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، فضلا عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسائر الآليات الأخرى، لتتعاون تعاوناً كاملاً مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة، في إطار ولاية كل منها. وهذا هو الشرط اللازم لتمكين الآلية من أداء دورها بصورة كاملة. فهي تعمل في صميم شبكة من الجهات الفاعلة التي تعمل بطريقة تكاملية لتحقيق الهدف ذاته - وهو مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك على استخدام الأسلحة الكيميائية. فلنستخدمها إذن، ولنساعدنا بتزويدها بما لدينا من معلومات وجيهة.

والطلبات الـ ١٤ للحصول على المساعدة من الوحدات الوطنية المعنية بجرائم الحرب التي تم تلقيها في الفترة التي يغطيها التقريران الثاني والثالث أثبتت قيمة الآلية. وفيما يتعلق باستخدام الأدلة التي جمعتها الآلية، فإن جميع أسس الاختصاص القضائي المحتملة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من جانب السلطات الوطنية.

وللاستفادة من كامل إمكانيات الآلية، ينبغي للدول أن تساعد في الاضطلاع بولايتها. وعلاوة على ذلك، فإن تعاون آلية التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية أمر في غاية الأهمية. وفي هذا الصدد، ترحب سلوفاكيا بتعاون الآلية مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ومع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك مع المنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى.

إن إنشاء آلية للمساءلة مهمة شاقة. ولذلك، فإننا نعرب عن امتناننا للسيدة مارشي - أويل وفريقها على كل العمل الذي أنجزوه حتى الآن من أجل تفعيل الآلية. ونعتقد أن نظامها لإدارة المعلومات والأدلة، وهو نظام حديث جداً، قد يصبح معياراً لغيرها من المحاكم وآليات التحقيق الدولية أو المختلطة.

وفي حين تم إنجاز الكثير، لا تزال هناك مسألة مهمة تشكل تحدياً هائلاً لأداء الآلية بصورة مستقرة ومستدامة في الأجل الطويل. وبينما نشعر بالارتياح إزاء التبرعات التي قدمتها مجموعة واسعة من الدول، بما في ذلك مساهمتان قدمهما بلدي، فإنه من بدون تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فإن عمل الآلية قد يتعطل. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة إدراج تمويل للآلية في الميزانية العادية للأمم المتحدة، ابتداءً من عام ٢٠٢٠.

في الختام، ستواصل سلوفاكيا تقديم دعم قوي للآلية. ونحن مقتنعون بأن تقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة شرط أساسي لحل أي نزاع ولنجاح جهود المصالحة لاحقاً. ويجب أن تكون ذلك بمثابة تحذير دائم لأي شخص قد تسول له نفسه

الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، السيدة كاترين مارشي - أويل، على عرض التقريرين الثاني والثالث (انظر A/73/295 و A/73/741) بشأن تنفيذ ولاية الآلية.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به ممثل كرواتيا.

وترحب سلوفاكيا بالتقريرين الثاني والثالث بشأن سير عمل الآلية، اللذين يغطيان الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. في القرار ٢٤٨/٧١، قررت الجمعية العامة اتخاذ إجراء في مواجهة ما يرد من تقارير مستمرة عن الجرائم المروعة المرتكبة على الأراضي السورية دون أي استجابة ملموسة، لا سيما في مجال المساءلة. وشددت الجمعية على أهمية كفالة "مساءلة موثوقة وشاملة" على الجرائم الدولية الخطيرة في إطار أي عملية سياسية لإنهاء الأزمة في سورية.

وبدخول النزاع في سورية عامه التاسع، فإن وجود آلية تباشر مهامها أمر مهم جداً اليوم. وكفالة المساءلة، بما في ذلك اتباع نهج يركز على الضحايا، يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي حل دائم للنزاع في البلد. والتحقيقات الهيكلية التي تجريها الآلية قادرة على تسليط الضوء على التطورات في الأراضي السورية، والمساعدة على إعداد صورة شاملة عن الفظائع المرتكبة.

إن الآلية هيكل رائد في الجهود الدولية الرامية إلى كفالة المساءلة. فبجمع وتحليل الأدلة والحفاظ عليها، ستساعد وتيسر الإجراءات الجنائية المتعلقة أو المستقبلية التي تضطلع بها السلطات الوطنية، فضلاً عن المحاكم الإقليمية أو الدولية. وبمطالبة الآلية الولايات القضائية المتلقية باحترام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة، فإنها ستسهم في تعزيز سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة.

ومنذ إنشاء الآلية، دعمتها سويسرا بحوالي ٢,٤ مليون دولار. وبالنظر إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب في سورية تسعى طويل الأجل، فإن من المهم للغاية إنشاء نموذج تمويل مستدام للآلية. ولذلك، تؤيد سويسرا بقوة إدراج تمويل الآلية في الميزانية العادية للمنظمة لعام ٢٠٢٠. وفي غضون ذلك، نشجع الدول على مواصلة دعم الآلية من خلال التبرعات.

في الختام، ستواصل سويسرا، بوصفها الدولة المضيفة، دعم الآلية وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها. فالضحايا في سورية يعولون على التزامنا بتحقيق العدالة وإحلال السلام في ذلك البلد.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):
في البداية، يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما صباح اليوم مثلاً كرواتيا وليختنشتاين. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

بعد أكثر من ثماني سنوات من الدمار والتسبب في وضع إنساني بائس في سورية، لم تكن هناك مساءلة أو عدالة بشأن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وتواصل سلوفينيا دعم التسوية السياسية في سورية تحت رعاية الأمم المتحدة، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (A/66/865، المرفق). والحل السياسي هو الخيار الوحيد لإنهاء الصراع وإعادة مستقبل سورية إلى الشعب السوري بأسره.

إن إنهاء الإفلات من العقاب أمر ضروري لتعافي المجتمع السوري الذي مزقته الحرب. ولا يمكن أن يكون السلام مستداماً ولا يمكن تحقيق المصالحة إذا مكن الإفلات من العقاب الجناء من مواصلة تعذيب ضحاياهم. ويمثل الإفلات من العقاب إحدى العقوبات الرئيسية التي تحول دون منع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان. ومن أجل إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم، تتمثل إحدى أولويات سلوفينيا في تعزيز العدالة الجنائية الدولية.

ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أي مكان في العالم من أن أفعاله لن تمر من دون عقاب.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن الصراع المسلح في سورية قد دخل للتو عامه التاسع. وتسبب في وفاة مئات الآلاف من المدنيين وفي تدفقات ضخمة للاجئين ودمار واسع النطاق. وتستمر الأعمال العدائية وسوف تستمر حتى يتم التوصل إلى حل سياسي. ولا يزال مجلس الأمن مشلولاً في مواجهة الجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي في سورية. وتصرفت الجمعية العامة تصرفاً أخلاقياً عندما أنشأت الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

وتود سويسرا أن تحث الآلية على التقدم الذي أحرزته في جميع مجالات ولايتها. وأنه لتطور إيجابي للغاية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن يؤدي عملها إلى فتح ملفي قضيتين بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الهيئات القضائية الوطنية التي تحقق في بعض أخطر الجرائم المرتكبة في سورية. وأود الإشارة إلى أن هناك عملية جارية في سويسرا حالياً لتعديل الإطار التشريعي بشأن المساعدة الدولية المتبادلة فيما يخص المسائل الجنائية، بهدف تسهيل التعاون مع الآلية وغيرها من المؤسسات الجزائية غير الحكومية.

وأود أيضاً أن أبرز الدور الحاسم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني السورية في توثيق الجرائم المرتكبة في سورية. ونظراً لأن الوصول إلى البلد مستحيل بالنسبة للمؤسسات الدولية مثل الآلية أو لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، يقوم المجتمع المدني السوري بدور رئيسي في ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات في المستقبل. وهذا هو السبب في تيسير سويسرا وهولندا، من خلال عملية لوزان، للتعاون بين الآلية والمنظمات السورية غير الحكومية.

بعد أكثر من ثماني سنوات من الصراع، لا يزال المواطنون السوريون لا ينعمون بالسلام، سواء في بلدتهم أو في نفوسهم. وفي مواجهة الفظائع التي ارتكبت في سورية، فإن بلدي مقتنع بأن المصالحة والعدالة هما النبراسان اللذان يجب أن يوجها الشعب السوري نحو إحلال السلام الدائم والشامل للجميع.

لقد كان المجتمع الدولي طموحاً عندما قام بإنشاء آليات مبتكرة وفعالة للاستجابة للحاجة الملحة إلى وقف دائرة الإفلات من العقاب في سورية. وأسفر عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ عن نتائج أولية واعدة، ونهني السيدة مارشي - أويل وفريقها.

وبفضل الآلية يستمر الكشف عن واقع العنف والاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي غضون بضعة أشهر، تمكنت الآلية، بالتعاون مع مختلف الكيانات، من جمع قدر كبير من الأدلة وشرعت في إجراء تحليل شامل لها وتمكنت بالفعل من فتح ملفي قضيتين. وتؤدي الآلية عملاً هاماً للغاية في جمع الأدلة وحفظها وتحليلها بطريقة منهجية ومشاركتها بهدف مساءلة الجناة عن أفعالهم. وينبغي التشديد على وجه الخصوص، على ضرورة أن تشمل ولاية الآلية الجرائم التي يرتكبها الجناة بجميع أنواعهم.

وينبغي الترحيب بالاهتمام خاص بالعنف الجنسي والعنف الجنساني والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، لأن ذلك أمر أساسي لتحقيق العدالة الشاملة. ويتجاوز دور الآلية مجرد إثبات القضايا الجنائية الفردية. وبفضل الإطار الهيكلي لتحقيق الآلية، أصبح من الممكن إلقاء الضوء على بنى القوة الكامنة ارتكاب الجرائم. ويعدُّ عدم التسامح مطلقاً مع الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي بأسره. ونرحب في ذلك الصدد، بتعاون الآلية مع لجنة التحقيق الدولية

وقد حققنا، على طريق إقامة العدل، بعض النجاحات؛ ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات. ونعتبر الآلية حجر زاوية أساسيا في مكافحة الإفلات من العقاب، ليس فقط في هذه الحالة بالذات ولكن أيضاً بشكل عام. ويشكل إنشاؤها التزاماً جماعياً من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمساعدة على ضمان تحقيق المساءلة على نحو شامل وذي مصداقية عن الجرائم التي ارتكبت خلال الصراع في سورية.

ويسعدنا أن نرى أن الآلية تعمل وقد تمكنت بالفعل من الاستجابة لطلبات تقديم الأدلة في القضايا المعروضة على المحاكم الوطنية. ونعتقد أن عملها سيحقق نتائج أكثر وأفضل في تقديم المساعدة اللازمة لمحكمة المسؤولين عن أشد الجرائم خطورة.

وتدعم سلوفينيا الآلية منذ إنشائها. وخلال مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، المنعقد في شهر آذار/مارس، شاركنا مع ليختنشتاين في رعاية نشاط جانبي بشأن موضوع "ضمان العدالة وإحلال السلام المستدام في سورية". وتواصل سلوفينيا أيضاً تقديم الدعم المالي للآلية. وعلى الرغم من أن تمويلها لا يزال قائماً على التبرعات، يسعدنا أن نلاحظ أن الآلية ستصبح جزءاً من الميزانية العادية للأمم المتحدة اعتباراً من عام ٢٠٢٠ فصاعداً. ويدل تأمين تمويل من الميزانية العادية على التزام المجتمع الدولي الحقيقي بتحقيق العدالة لضحايا الجرائم في سورية.

وأود أن أختتم بياي بتوجيه الشكر لجميع موظفي الآلية، وخاصة رئيستها، السيدة كاترين مارشي - أويل، على عملهم الشاق. ونحن نشجعهم على الاستمرار.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلتا كرواتيا وليختنشتاين. وأود أن أغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة للتحدث بصفتي الوطنية.

التزامنا الثابت بمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١.

ولن يتسنى للشعب السوري أن يتوخى مستقبله ما دامت القاعدة هي الإفلات من العقاب. وسيواصل بلدي دعم تلك المبادرات التي تمكن من ترسيخ المساءلة والمصالحة والعدالة في سوريا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيدة مارشي - أويل، وأشكر الرئيسة على عقد هذه المناقشة الرسمية الأولى بشأن تقرير الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ (A/73/741).

وأود قبل التحدث عن الآلية، أن أتطرق إلى خلفية جلسة اليوم.

ففي ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ تغلب الشعب السوري على مشاعر الخوف ووقف في مواجهة الدكتاتورية. ودفع ثمنًا باهظًا في سعيه إلى الحرية والكرامة وتحمل آلاما لا يمكن تصورها. وقد اتخذت الفظائع والجرائم التي ارتكبتها النظام السوري بحق شعبه العديد من الأشكال خلال السنوات الثماني الماضية، مثل عمليات القصف الجوي من جميع الأنواع، بما في ذلك القنابل العنقودية والقنابل الحارقة والأسلحة الكيميائية المحظورة، والتعذيب النفسي والجسدي للمعارضين وأفراد أسرهم، بمن فيهم النساء والأطفال، والاحتجاز التعسفي والاختطاف، والاعتداء الجنسي، والحصار الطويل الأجل ومنع السكان من الحصول على المساعدة الإنسانية أو الطبية.

ويعتبر الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي أودى بحياة العشرات من المدنيين الأبرياء في دوما في العام الماضي تذكرة

المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع المدني والأجهزة القانونية الوطنية.

وفي يوم الأربعاء ٢٤ نيسان/أبريل من المتوقع أن يعتمد البرلمان البلجيكي تشريعات معدلة بشأن التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية. وسيمكن ذلك التعديل الذي ينبغي أن يدخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه، السلطات القانونية الوطنية من العمل عن كثب مع الآلية ومواصلة النظر في القضايا المرفوعة في بلجيكا عن الجرائم المرتكبة في سوريا.

وترحب بلجيكا بنجاح مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة، الذي تم فيه التشديد على أهمية المساءلة عن أخطر الجرائم. ومن الواضح أن الدول أصبحت أكثر إدراكاً لضرورة أن تكون المساءلة جزءاً لا يتجزأ من جميع العمليات السياسية في سوريا.

ولكي يتسنى فتح الملفات الجنائية، فمن الضروري تمكين الآلية الدولية المحايدة المستقلة من الحصول على جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات القيمة التي تجمعها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ويحدونا وطيد الأمل أن تحال هذه البيانات في أقرب وقت ممكن إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة.

وعلى الرغم من النتائج الرائعة التي تحققت خلال الأشهر الأولى، فإن نجاح الآلية في الأجل الطويل يعتمد على التمويل المستقر والمستدام. وندعو الدول إلى دعم مقترح الأمين العام الداعي إلى إدراج الآلية في الميزانية العادية للأمم المتحدة للعام ٢٠٢٠ وأن تواصل تقديم التبرعات لآلية في عام ٢٠١٩.

وتعتبر بلجيكا أحد أكبر المساهمين في تمويل الآلية إذ تبلغ مساهمتها نحو ١,٦ مليون دولار منذ عام ٢٠١٧ ونعتزم مواصلة

بين الأمم المتحدة لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملاً وفقاً للقرار ٢٤٨/٧١. ويدل التقدم المحرز في بناء مستودع مركزي للمعلومات والأدلة وفتح ملفي قضيتين منذ عام ٢٠١٨ بوضوح أن الآلية قد قطعت شوطاً طويلاً منذ إنشائها. وتُعد طلبات المساعدة الـ ١٤ التي تلقتها الآلية من الوحدات الوطنية لمكافحة جرائم الحرب دليلاً آخر على ذلك.

مع ذلك، وفي مواجهة تحديات العمل خلال الفترة المقبلة، فإن أحد التحديات الرئيسية المحددة في تقرير الآلية يتمثل في عدم توفر التمويل المنتظم والمستدام. ويجب ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به للآلية خلال السنوات المقبلة لتمكينها من أداء مهمتها على نحو مستقل. ونحن نؤيد بقوة تخصيص موارد كافية لها من الميزانية العادية للأمم المتحدة ٢٠٢٠.

وستواصل تركيا بذل جهودها في سبيل الحفاظ على وقف التصعيد في الميدان، لمعالجة مخنة الشعب السوري ودعم المبادرات المتعلقة بالمساءلة في سوريا بهدف إحياء العملية السياسية من خلال إنشاء اللجنة الدستورية والتوصل إلى تسوية سياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
تفخر أيرلندا بتأييد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلاً لكرواتيا وليختنشتاين.

يصادف هذا العام السنة التاسعة من الأزمة في سورية، حيث لا تزال حالة مروعة من المعاناة والتدمير والتشريد. إن تسع سنوات فترة طويلة. وكلنا نعلم أن حجم التحدي الإنساني هائل. ولا تزال سورية تشكل محور تركيز أكبر استجابة إنسانية تقوم بها أيرلندا في أي أزمة من الأزمات. ونحن نقوم بذلك نظراً للحاجة إليه. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية، دأبنا على التأكيد على ما نعتقد أنه لا يزال يشكل حاجة ماسة من أجل إيجاد حل سياسي عن طريق عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة وتملك سورية زمام أمورها، ونرى أن المساءلة أساس

صارخة أخرى بعواقب الإفلات من العقاب. وتتيح لنا جلسة اليوم فرصة هامة لكي نقول للسوريين أنه ستكون هناك مساءلة عن البؤس والآلام والخسائر التي عانوا منها.

وقد بين إنشاء الآلية التزام الأعضاء القوي بضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا. وهناك حاجة للمساءلة ليس لإقامة العدل فحسب، بل لضمان تحقيق المصالحة بين السوريين أيضاً. ولا يمكن تحقيق الانتقال السياسي حقاً وبناء سوريا الجديدة إلا على أساس سليم ووضع حد لهذه الانتهاكات مع الاقتناع بأنه سيتم تحقيق العدالة.

وبصفتنا أحد مقدمي مشروع القرار ٢٤٨/٧١ الذي أنشأ الآلية، فإننا نؤيدها بقوة بوصفها الهيئة الوحيدة المكلفة من قبل الأمم المتحدة لكفالة المساءلة الجنائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ساهمنا بما مجموعه ٣٠٠.٠٠٠ دولار للآلية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

ونشيد بالسيدة مارشي - أويل على قيادتها والخطوات التي اتخذتها وفريقها لتفعيل الآلية. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز وتسريع عمليات الآلية في جميع المجالات التي تقع في نطاق ولايتها في الفترة المشمولة بالتقرير.

ونشيد أيضاً بتعزيز التعاون بين الآلية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والمجتمع المدني. وبالتعاون مع لجنة التحقيق ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن للآلية دوراً حيوياً تؤديه في ضمان الحيلولة دون رسوخ الإفلات من العقاب في سوريا بعد انتهاء النزاع.

ونرحب في ذلك الصدد، بإبرام مذكرة تفاهم بين الآلية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الأهمية أن تتمكن الآلية الدولية المحايدة المستقلة من الحصول على المعلومات التي جمعتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة

مساهمتها الطوعية للآلية بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو، وضاعفنا مبلغ التمويل هذا في العام الماضي، حيث قدمنا أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ يورو. ونعتزم أن نحدد دعمنا المالي للآلية في عام ٢٠١٩ بنفس مستوى تمويل العام الماضي على الأقل. ومع ذلك، وكما قلنا من قبل، فإن العمل الحاسم الذي تقوم به الآلية ينبغي ألا يعتمد على التبرعات. وتؤيد أيرلندا تأييدا كاملا تمويل الآلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الغاية.

كما يؤيد بلدي وجود طائفة واسعة من التدابير الأخرى التي تكفل المساءلة القانونية الكاملة عن جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سورية، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتكرر أيرلندا دعوتها لضرورة إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وختاما، نعتقد أيرلندا أنه بدون المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جميع الأطراف، لن تتحقق أي مصالحة حقيقية ولن يمكن إحلال سلام دائم في سورية. ونؤمن بقوة بأن الشعب السوري يستحق العدالة، وأن صكوك من هذا القبيل يمكن أن تساعد على تحقيق العدالة. وأود أن أؤكد للجمعية التزام أيرلندا الثابت بدعم هذا العمل الحاسم والضروري.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): يعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أمله في أن تكون مناقشتنا في إطار بند جدول الأعمال "منع نشوب النزاعات المسلحة" فرصة هامة للمساهمة في الحفاظ على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن دعم عملية التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية

لتحقيق ذلك. ونعتقد أن العمل الآن على توثيق الانتهاكات سيكون أساسيا لتحقيق المساءلة في الأجل الطويل.

وعلى نحو ما فعلناه منذ البداية، لا تزال أيرلندا مؤيدا قويا للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ونذكر أنها أداة فريدة، وأن طبيعة عملها أساسية. وحقيقة أنها قد أنشئت خلال نزاع جار بدلا من إنشائها بعد انتهائه أمر بالغ الأهمية لطبيعتها.

وتشيد أيرلندا بعمل السيدة مارشي - أويل وترحب بإعدادها بالفعل للملفي قضيتين وتلقيها طلبات لتقديم المساعدة التقنية من عدة دول أعضاء. والتقدم المحرز بشأن الأولويات التشغيلية والسياساتية يستحق كل الترحيب أيضا. ويكتسي جمع المعلومات، وجمع الأدلة، ودعم النظم القضائية الوطنية، والتفاعل مع المجتمع المدني في الميدان أهمية مركزية في تلك الأعمال البالغة الأهمية. كما نرحب بالتركيز على جمع الأدلة بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية، حيث إنه كثيرا ما يتم تجاهلها وتجاهل ضحاياها. وعلى نحو ما ذكر سفير ليختنشتاين ببلاغة في وقت سابق من هذا الصباح، لقد منح الآلاف من الضحايا الأمل في أن العالم ليس غير مبال بمعاناتهم في النهاية. ونود أن نشكر ليختنشتاين بوجه خاص على التزامها المستمر بعمل الآلية منذ إنشائها في عام ٢٠١٦ وتعرب عن تعاطفها معها ودعمها لها.

ولكننا جميعا نعلم أن الكلام لا يحقق سوى القليل من النتائج. وتقوم أيرلندا بدعم الآلية من خلال إجراءات عملية، ليس بمجرد الكلام. وعملنا على المشاركة في قيادة ورعاية مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في جنيف، إلى جانب ليختنشتاين وقطر، حيث تم التعهد بحوالي ٦,٨ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٧، قدمت أيرلندا أول

وفي الختام، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التأكيد على أنه عندما يتعلق الأمر بمسألة سورية، ينبغي التقيد الصارم بمبادئ احترام سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأن يتم تناول المسألة بطريقة سلمية وبالوسائل السياسية بدون تدخل أجنبي، وفقاً لمطالب الشعب السوري ومصالحه.

السيدة مليكبيكان (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):
صوتت روسيا معارضة للقرار ٢٤٨/٧١. فنحن نرى أن ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، التي تتكلم السيدة مارشي - أويل باسمها في هذه الجلسة، غير شرعية وينبغي ألا تكون قائمة. لقد شاب عملية إنشائها انتهاكات صارخة للقانون الدولي إلى درجة تجعل أي مناقشة بشأن الصلاحية القانونية لأدلتها الافتراضية المزعومة ومقبوليتها أمراً مشيناً.

إن رفع الدعاوى القانونية استناداً إلى مواد من الآلية ليس ممكناً في أي بلد يحترم نفسه. ومن دواعي الأسف الشديد أن الجمعية العامة تضيع الوقت، وهو ما يضر بهيئتها، بمناقشة أعمال هذا الكيان وما يسمى تقريره (انظر A/73/741)، وهو بالمناسبة غير موضوعي إلى حد ما ولا يكاد يستوفي معايير المساءلة التي تدعو إليها الآلية. بيد أن الافتقار إلى الشفافية والمساءلة ليس المشكلة الرئيسية للآلية.

فبديةً من حيث الإجراءات، لم تطلب سورية من الأمم المتحدة المساعدة في التحقيق في الجرائم المرتكبة على أراضيها. وعلاوة على ذلك، أوضحت دمشق بصورة لا لبس فيها أنها لا تحتاج إلى مساعدة من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن المنظمة غير مخولة بالتدخل في الشؤون التي تكون

وتعزيزها. ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة لتوضيح موقفه فيما يتعلق بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

أولاً، يشكل إنشاء الآلية ونشاطها انتهاكاً واضحاً لمبادئ المساواة في السيادة، واحترام الحق في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهي أمور أساسية في ميثاق الأمم المتحدة والعلاقات الدولية. ونود الإشارة إلى أن اعتماد القرار ٢٤٨/٧١ بشأن إنشاء الآلية لم يتسم بالشفافية ولم يتم على أساس توافق الآراء. ومن المعروف جيداً أن المساعدة التقنية القانونية من جانب الأمم المتحدة إلى أية دولة من الدول الأعضاء ينبغي أن تقدم بناءً على طلب الدولة المعنية، غير أن اعتماد هذا القرار تم دون مشاورات مسبقة مع الجمهورية العربية السورية ودون موافقتها. وما لا يمكننا أن نتجاهله هو أن الآلية التي تدعو إلى الاستقلال والحياد منخرطة في التدخل في الشؤون الداخلية لسورية بينما تستند أنشطتها إلى معلومات ملفقة وشهادات كاذبة لبعض البلدان ضد الجمهورية العربية السورية. إن تأسيسها مثال نموذجي للتسييس وازدواجية المعايير والانتقائية في مسائل حقوق الإنسان. وما من شيء يمكن أن يبرر السماح لهذه الآلية غير القانونية بالاضطلاع بأنشطتها تحت مظلة الأمم المتحدة، أو المشاركة في هذا النشاط وتمويله.

ثانياً، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم العملية السياسية في سورية وتنهض بها، وينبغي معالجة هذه الأزمة لصالح الشعب السوري. وينبغي أن يقود الشعب السوري تحقيق استقرار الحالة وعملية السلام الجمهورية العربية السورية دون تدخل من قوات خارجية. وينبغي ألا تخضع الأمم المتحدة لضغوط سياسية أو مالية من أي بلدان، وينبغي أن تحافظ على حيادها ومصداقيتها كميسر لعملية التوصل إلى حل سياسي للمشكلة.

أنشأتها الجمعية العامة أو أن لها أي صفة قانونية. ولا يمكن لها أن تتمتع بالامتيازات أو الحصانات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ولا أن تمتلك الصفة القانونية اللازمة لإبرام اتفاقات مع الدول وغيرها من الكيانات، بما في ذلك المنظمات الدولية. وليس لأي من هذه الاتفاقات أثر قانوني. ولا يمكن طرح مسألة إدراج الآلية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وبناء على كل ذلك، لا يجوز استخدام أي معلومات أو أدلة تقوم الآلية بجمعها وتوحيدها وحفظها وتحليلها في أي إجراءات جنائية محتملة، سواء كانت وطنية أو دولية. وهذا يعني أن عملها ليس سوى حيلة سياسية قامت فيها البلدان التي تطرح نفسها على أنها أنصار النزعة الإنسانية والانتصار للعدالة بتوريط الأمم المتحدة. ولن ينظر الاتحاد الروسي في إمكانية التعاون مع ما يسمى الآلية.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر السيدة مارشي - أويل على تقريرها (A/73/741) عن عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، التي تعمل الآن بصورة كاملة. ولا يسلط التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته الآلية في حفظ الأدلة وتوحيدها، بل يقدم معلومات مفيدة عن التعاون بين الآلية والولايات القضائية الوطنية، فضلاً عن المؤسسات الدولية.

وترحب البرازيل، بوصفها بلداً ملتزماً التزاماً راسخاً بكفالة المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية، بالجهود التي تضطلع بها الآلية. إن حفظ الأدلة أمر أساسي لهدفنا المشترك المتمثل في تقديم جميع مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة، وذلك دائماً وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة. إن شرعية عمل الآلية، وبالتالي أملنا

من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. وينطبق ذلك أيضاً على الإجراءات والقواعد للمحاكمات الجنائية التي من المؤكد أنها ستجري في سورية بمجرد استعادة السلام في الأراضي التي طالت معاناتها.

وبعد ذلك، لا علاقة للتحقيقات الجنائية بعمل الجمعية العامة. وفي عدد من الحالات، أنشأ مجلس الأمن آليات لها مهام التحقيق، وهو ما ينسجم مع المسؤولية الأساسية للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي بعض الحالات، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بإجراء محادثات موازية مع الدولة المعنية، ولكن العنصر الأساسي هو الموافقة المسبقة للدولة. وبما أنها قد قررت إنشاء آلية يزداد تركيز عملها

”على إثبات أعمال إجرامية محددة ومعالجة المسائل الوقائية المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للأفراد“ (A/73/741، الفقرة ٢٥)،

فإن الجمعية العامة قد تجاوزت سلطتها ونطاق صلاحيتها بموجب المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة. لقد صيغ القرار ٢٤٨/٧١ خلف الكواليس وألقي على الجمعية العامة دون موافقة الجمهورية العربية السورية. إن إنشاء مثل هذه الآلية دون موافقة صريحة من سورية أو قرار من مجلس الأمن متخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، هو انتهاك سافر لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ من الميثاق.

وفي ضوء هذه العوامل، يغدو القرار ٢٤٨/٧١ لاغياً وباطلاً وسيظل كذلك. وبناء على ذلك، فإن أي إجراء من الآلية نفسها أو الأمانة العامة عقب اتخاذ القرار لا يدخل في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، وكما أشار زملائي السوريون، وحيث أن القرار ٢٤٨/٧١ يتعارض بشكل واضح مع الميثاق، فلا يمكن اعتبار الآلية هيئة فرعية

في المساءلة مستقبلاً، يتوقف على الأدلة المحايدة وغير الانتقائية المجمعة في الميدان. ويجب ألا يكون الأمر متعلقاً بالتركيز على هذا الجزء من النزاع أو ذاك، بل على القيم العليا التي تمنعنا من التسامح مع الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

يوضح التقرير الحالي أن الآلية لا تتبادل المعلومات إلا بعد تقييم ما إذا كانت الولاية القضائية المتلقية تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة. وينبغي أن تُستكمل هذه العملية الهامة بتحليل آخر يتصل بمحدود ونطاق الولاية القضائية العالمية. ومن أجل تجنب المحاكمات الغيائية استناداً إلى ادعاءات مشكوك فيها بشأن الولاية القضائية العالمية، فمن الأساسي أن يقتصر تبادل المعلومات على الدول التي إما تربطها ولاية قضائية بالجرائم أو يكون الجاني المزعوم على أراضيها.

ومن الجدير بالثناء أن الآلية ملتزمة بوضع نهج يركز على الضحايا ويدعم الأهداف الأوسع نطاقاً للعدالة الانتقالية. وهذان الجانبان أساسيان في تعزيز الهدف النهائي المتمثل في عدم تكرار الجرائم الدولية الخطيرة. وهما أيضاً عنصر مهم في حل سياسي للنزاع السوري تشتد الحاجة إليه قائم على المعايير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وفي إعلان سوتشي. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن إنهاء هذا النزاع إلا بعملية سياسية بوساطة من الأمم المتحدة، ولكن يملك زمامها ويقودها الشعب السوري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه المناقشة الصباحية.

وسنواصلها بعد ظهر هذا اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.